مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

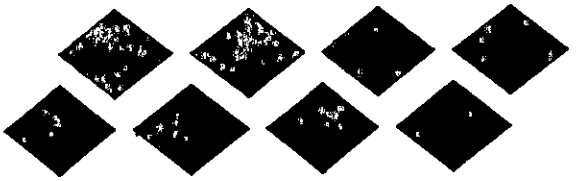

الصراعات القبلية وتخطيط حدود مصر الشرقية والغربية فى بداية القرن العشرين

د. سليمان محى الدين فتوح
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية التربية ببورسعيد- جامعة قناة السويس

أبحاث

الصراعات القبلية وتخطيط حدود مصر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين

دكتور/ سليمان محى الدين فتوح
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية التربية ببورسعيد- جامعة قناة السويس

تمهيد :

ارتبطت فكرة الحدود في نشأتها وتطورها بوظيفة الأمن ، والحماية ضد الغزوات ، والهجمات المفاجئة على نحو جعل اختيار الحد الجغرافي ، وتعيينه يتوقف على طبيعته الحربية ، ومقدار مناعته في نظر الدولة الأقوى .

كما تمثل الحدود دوراً كبيراً من الأهمية في تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال حماية المجتمع من عمليات التهريب ، وضبط مثيري الفتن ، والقلاقل من عابري الحدود إلى جانب ما يقوم به نظام الحجر الصحي من منع انتشار الأوبئة ، والأمراض المعدية من الانتشار إلى داخل الدولة. (١)

وقد شهدت المنطقة قيد الدراسة تنقلات عديدة لأفراد القبائل المختلفة بحثاً عن الاستقرار في دلتا النيل كانت في صورة حملات أوغزوات مما أدى إلى ضرورة ردع تلك الغزوات ، وشل قدرتها على الهجوم .

ولذا فإن فكرة تعيين خطوط الحدود، ووضعها على الطبيعة هى واحدة من الأسباب التي تؤدى إلى نزاعات قد تصل في بعض الأحيان إلى صراع مسلح بين الدول المتجاورة، وهو ما يطلق عليه إن صح التعبير حد الموس الذي تعلق عليه نتائج الحروب ، ومصير السلام ، وحياة أو موت الشعوب .(٢)

وقد حرصت الدول الاستعمارية تعيين الحدود بين مستعمراتها ، وربط اقتصادياتها بها بدلاً من أن تجعلها أداة للتنمية، وتحقيق الانسجام الاجتماعي من خلال إثارة الاضطرابات بين القبائل القاطنة تلك المناطق قيد الدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى أمرين :

الأول منها : أنها رسمت حدود القارة بما يضمن ربط أجزاء القارة الغنية بالموارد الأولية ، والثروات المعدنية بالموانئ البحرية بما يكفل نقل هذه المواد ،وتلك الثروات إلى مناطق التصنيع في الدول الأوربية ويسهل إعادة نقلها مصنعة إلى الدول الأفريقية ،وغيرها وبذلك يمكن القول أن العامل الاقتصادي سبباً في تحديد الحدود الدولية .

أما الثاني : فإن الدول الاستعمارية عند رسمها لحدود القارة لم تكن على دراية كافية بأوضاع القارة مما أثار الغموض ، وعدم الدقة نحو إثارة العديد من الخلافات ، والمنازعات بين الدول المتجاورة من أجل الوصول إلى التحديد الصحيح لخط الحدود (٣).

وحيث أن الدراسة حددت في نطاقها ، وموضوعها معالجة قضية الحدود المصرية الشرقية ، والغربية من كافة الجوانب التي تدفع بإثارة مشكلة الحدود على الصعيد الدولي .

لذا استلزم البحث دراسة عميقة لمحاولة الربط بين الأحداث المتناظرة لمناطق الحدود الشرقية ، والغربية للوصول إلى الخطوط السياسية للسياسات التي تنتهجها بعض القوى لتحقيق أهدافها ، وأطماعها الاستعمارية ، والتي تبدو فيها الصراعات بين القبائل القاطنة على حدود مصر الشرقية ، والغربية مجرد صراعات قبلية ترجع للنزاع على مواطن الاستقرار أو مصادر البيئة المحدودة نسبياً كالاختلاف حول مصادر المياه الواقعة على طول الخط أو العامل الديموجرافى من حيث توزيع القبائل كما هو الحال في قبيلة اللحيوات التي تقطن بطول وادي عربة الواقع تحت الإدارة التركية في الفترة قيد الدراسة ،وقبيلة الترابين التي تعيش بين رفح ، والقسيمة على الحدود الشرقية لمصر وكما هو الحال في وجود قبائل أولاد علي على الحدود الغربية لمصر أو صراعات يفرضها القوى على الأضعف .

لكن الحقيقة التي شكلتها الدراسة من خلال تلك الصراعات أن هذه الصراعات مهما تكن دوافعها فهي غالباً ما تسبب الكثير من المنازعات الإقليمية لأنها غالباً ما تخطط دون مراعاة شعور أو رغبات الأهالي التي تحتويها حدودهم ، ودون مراعاة للنواحي الإدارية والاقتصادية .

وقد أثرت تلك الصراعات بعمق على تخطيط هذه الحدود بشكل لايتوقعه الباحث لهذه الصراعات في بداية الأمر .

وقد استندت الدراسة إلى مصادر متعددة لعرض تلك الصراعات كما لجأ الباحث إلى استخدام المنهج التحليلي والتطبيقي لاستخلاص أثر الصراعات على تخطيط الحدود مع دول الجوار .

ومن المصادر التي اعتمد عليها الباحث وثائق الدار القومية المتمثلة في وثائق المعية السنية ومعية تركي وسجلات القرارات هذا إلى جانب الوثائق الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء ، ووثائق محاضر مجلس الشيوخ في الفترة الزمنية التي تخدم البحث .

كما اعتمد الباحث على المذكرات الشخصية التي حصل عليها من أرشيف مكتبات أعيان ، ومشايخ سيناء، وما هو محفوظ في مكتبة دير سانت كاترين إلى جانب وثائق(F.O) Foreign Office، والتي أبرزها الباحث في مكتبة البحث وقد استعان الباحث بمراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظتي شمال سيناء ومطروح لما يحتوياه على الكثير من المعلومات ، والخرائط التي اعتمد عليها الباحث في الدراسة.

هذا بالإضافة إلى المراجع العربية ، والأجنبية ، والدوريات التي تخدم موضوع الدراسة.

كما سجل الباحث مشاهداته الميدانية للمناطق الحدودية ، والتي أبرزها في ثنايا البحث ، وقد ألحقت بالدراسة خاتمة إلى جانب بعض الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث .

أولاً : توزيع القبائل في المناطق الحدودية الشرقية والغربية لمصر :

استوجبت الدراسة دراسة القبائل ، ومعرفة أماكن إقامتها ، وبيان أسباب الصراع بين تلك القبائل في تلك المناطق الحدودية ، وهو ما سنلقى عليه الضوء .

* الحدود الشرقية :

يتوزع السكان في تلك الحدود في صورة عدد محدد من المناطق ،كما أن هناك ارتباطا واضحاً بين توزيع السكان والتضاريس على النحو الآتي :

أ- **القبائل الشمالية :** وتستقر بالسهل الساحلي الشمالي المحصور بين البحر المتوسط في مناطق رفح ، والشيخ زويد ، والعريش ، وتسكنها قبائل :السواركة – الرميلات – المسا عيد.

ب-**المنطقة الوسطى :** وتمتد من السهل الساحلي على طول خليج السويس في مناطق الطور ، وأبو رديس ، وأبو زنيمة ،رأس سدر ، وتسكنها قبائل : (التياها الحويطات – الترابيين – اللحيوات).

ج- **المنطقة الجنوبية** وتسكنها قبائل :(أولاد سعيد – القرارشة –العوارمة – العليقات – زينة) .

وسنشير لأهم هذه القبائل بشئ من التفصيل :

أ- القبائل الشمالية :

١- السواركة :

وهى من أكبر القبائل الشمالية في سيناء عدداً ، وأوسعها انتشاراً ، وتشمل : العرادات – الدهيمات – الجريرات – المحافظ – الفلافلة – الخناصرة ، وتسكن القسم الشرقى من مدينة العريش ، وتتداخل مع قبائل بلى ، والبياضية ، والأخارسة ، والدواغرة التي تسكن المنطقة الواقعة من مدينة بئر العبد حتى مدينة القنطرة شرق على قناة السويس ، وقد تميزت تلك القبيلة عن باقي قبائل سيناء بتوليها رئاسة مشايخ القبائل في سيناء في الفترة من١٨٥٦-١٩١٤ م .[٤]

٢- الرميلات :

وتتكون من البوم – الشرطيين – العوابدة – السننة – العجالين ، وكانت تسكن منطقة القرارة بخان يونس بغزة ، وارتحلت إلى سيناء بسبب الحرب التي دارت بينها ، وبين أفراد قبيلة الترابين ، واستقرت في المنطقة الواقعة بين مدينة الشيخ زويد ، ومدينة رفح الحدودية في الجهة الشرقية لحدود مصر الدولية في منطقة تعرف (بالماسورة) وانضمت إلى قبيلة السواركة بالأخوة وصارت معهم قبيلة واحدة.[٥]

واتصفت بحبها للخصام فقيل عنها في ذلك :"الرميلات رجال إذا كان الحق لهم أخذوه عنوة ، واقتدار وإن كان عليهم لم يمكنوا الخصم من إلا بكل مشقة ".[٦]

٣- المساعيد :

فهم واللحيوات من أصل واحد ،ومن أقوى القبائل في مدينة العريش بعد قبيلة السواركة .

ب- قبائل المنطقة الوسطى :

١- قبيلة التياها :

وتعتبر من أقدم القبائل التي سكنت شبه جزيرة سيناء ،وتتكون من (الصقيرات – البنيات – الشتيات – القديرات – البريكات – بنو عامر – بنو عودة) وتسكن المنطقة الممتدة من عين سدر غربي سيناء إلى القسيمة في وسط سيناء شرقا،ويذكر نعوم شقير في كتابه تاريخ سيناء القديم والحديث : "إن التياها والترابيين سكنوا سيناء في زمن واحد ، وقد سكن التياها بلاد التيه ، وسكن الترابين الطور جوار بني واصل ، ثم وقعت الحرب بين العشيرتين على عين سدر وكان الفوز فيها للتياها ،وانهزم الترابين ولجأوا إلى محافظات مصر ،ثم عادوا إلى سيناء واصطلحوا مع التياها عام ١٥٤٨ م في بلدة نخل اتفقوا على أن يكون للتياها أرض الجلد إلى جانب أشرافهم على طريق الحج الواقع في أراضيهم [٧] والترابيين أرض الدمث. [٨]

٢- قبيلة الحويطات :

هي أحدث عنصر قبلي في سيناء ،وتتكون من (الترابين –الدبور-الصبيات -الموسة - القرعان – الجرافين) ،وقد أقامت في وسط سيناء ، وعهد إليها حراسة القوافل التجارية ،ونقل الحجاج المصريين مقابل مبلغ من المال كانت تحدده الحكومة المصرية. [٩]

وقد أشار بوركهارت (Johnlemis Burckhart)عن الحويطات في سيناء : "إن قافلة الحويطات التي كانت تسير بين بلاد الحجاز حتى العقبة ثم إلى مصر كانت تتجاوز أربعة آلاف جمل إضافة إلى ما يتبعها من الأغنام التي تنقل من البلاد الحجازية وجنوب بلاد الشام إلى الديار المصرية وكان هؤلاء البدو من الحويطات يعودون إلى ديارهم يحملون الملابس والكشمير والحبوب والذرة إضافة إلى حملهم الحجاج في الموسم" [١٠]

كما شاركت قبيلة الحويطات في حملات محمد على ضد الوهابين ،وأقاموا حلفا مع الترابين واللحيوات والطورة ،واشتهرت منهم عشيرة الدبور التي عملت في تجارة الفحم مع تجار السويس ،ورغم ذلك لم تخلوا تلك القبيلة من النزاع فقد نشب نزاع بينهم وبين جماعة من الفحامين عام ١٩٠٦ م عادوا على أثره إلى شبه الجزيرة العربية. [١١]

١- قبيلة الترابين :تسكن المنطقة الواقعة شمال المغارة بسيناء وتتكون من : (الحررة – الحسابلة – الشبتيات) وتشتهر مناطقها بكثرة الآبار فيها ،كما تقاسم قبيلة السواركة في أرض الجورة شرقي مدينة العريش ،واشتهرت تلك القبيلة بالتجارة من مصر إلى بلاد الشام.

٢- قبيلة اللحيوات :تتكون من :(النجمات - الخناطلة - الكساسية - السلامين - الفرقانيين -والمطورة - والكراوية – والحمدات- والخواطرة - والخلافية)،وتسكن مناطق جبل المغارة والجفجافة وعين سدر ،وتتمركز في بئر التمد بسيناء ، وساهمت في حراسة محمل الحج .[١٢]

ويعتبر شيخ اللحيوات – نجم بن سلامة بن غانم – أول من أخذ "الصرة" من الحكومة المصرية لحماية طريق الحج [١٣] وكان بينها وبين الترابين حلف وناصرتهم على السواركة عام ١٩١٠. [١٤]

ج – قبائل المناطق الجنوبية :

ومنها (القرارشة – أولاد سعيد – أولاد سيف – أولاد مسلم - العليقات -مزينة – الزهيرات -العوارمة) وقد دخلت قبائل أولاد مسلم وأولاد سيف وأولاد سعيد فى حلف .

١- القرارشة : تتكون من النصيرات ، وأولاد تيهي وتحالفت مع أولاد سعيد في حلف حتى قيل أن شيخهم – الشيخ موسى أبو نصير – من أعظم الرجال في المنطقة لما كان يقوم به من دور إنهاء النزاعات بين القبائل . [١٥]

٢- قبيلة أولاد سعيد :تتكون من(القوانسة -الرديسات -أولاد شاهين -النواصرة -المحاسنة) .

٣- قبيلة العليقات : تتكون من :(أولاد سلمى -القليلات -الحمايدة -الخريات - الحماضة) واستقرت في سيناء بعد الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧ م ومارس أفرادها التجارة ،كما تولوا خفارة دير طور سيناء. [١٦]

٤- قبيلة مزينة : تتكون من : (العلاوفة -الشذاذفة -العويصات -أولاد على) ودخلت مع قبائل أولاد مسلم وأولاد سيف وأولاد سعيد في حلف وتسكن المنطقة الواقعة من رأس محمد حتى مدينة نويبع على خليج العقبة ،كما حالفت قبيلة العليقات ،ومازال الحلف سارياً إلى يومنا هذا .

* الحدود الغربية : تسكنها مجموعة من القبائل وهى :

أ – قبيلة أولاد على تتكون من أولاد على الأبيض و الأحمر ،والسننة (السنينات). [١٧]

١-قبيلة أولاد على الأبيض تتكون من قبائل عديدة منها:-

- قبيلة سنجر التي تشمل:

(النقرة – الأفراد – العبيدى – الجبيهات – السراحنة – العجارمة – الحوتة – المغاورة – الشريصات – الزعيرات – القريضات)

- قبيلة أولاد خروف وتشمل :

(الحفيات – جبر – العميرى – العقاري –الجريدى – المنفى).

٢- قبيلة أولاد على الأحمر فتشمل :

(العشيبات –القفيشات-الكوامل –الموالك).

٣- قبيلة السننة(السنينات) فتشمل :(العراوة – الشهيبات – المحافيظ – الجرارة).

وتعتبر قبيلة أولاد على من كبرى القبائل وأقدمها ،وتنتشر في الصحراء الغربية لمصر ،وهى من أكثر القبائل عدداً وأوسعها انتشاراً إلى جانب شهرتها في مصر. [١٨]

ويرجع سبب انتشارها إلى الحروب التي دارت بينها وبين قبيلة الحرابى بليبيا ، والتي انتصرت فيها قبيلة الحرابى ، وتم الصلح بين القبيلتين على أساس أن تنزح قبيلة أولاد على إلى الصحراء الغربية. (١٩)

ولما وصلت إلى حدود مصر الغربية وجدت بها قبيلتي الهنادى والجميعات ،فاتفقت مع الجميعات على محاربة الهنادى ،كما اتفقت معها على إمدادها بحمايتها نظير جزية تدفعها إليها، كما ارتبطت قبيلة أولاد على مع قبيلة المرابطين بنظام"المآخاة "،كما ساهموا في تأمين حدود مصر الغربية لفترة طويلة من الزمن نتج عنها أن صدرت الأوامر الملكية بإعفاء أولادهم من الجندية والتي ظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٤٧ م. (٢٠)

ب – قبيلة الجميعات :

تتكون من : (الشتور – الموسى – القريضى – أبو شمعة – حريفص – يونس – أبو شيتة – السويطة) وتأتى في المرتبة التالية من قبائل أولاد على.

ثانياً : أسباب الصراع بين القبائل البدوية في المناطق الحدودية :

يذكر "ابن خلدون" إن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها. (٢١)

كما يذكر أيضا : "إنهم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح ، والقيام على الأنعام وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن". (٢٢)

والفرد البدوي : هو قاعدة النظام السياسي للبدو الذي يعتمد على الجماعة وشيخ القبيلة هو الرجل الذي يجمع كبار أفراد القبيلة على اختياره ،وعادة يقع الاختيار على الابن الأكبر بعده بحيث يمكن القول بأن هذا المنصب وراثي ،وإذا ثبت عدم أهلية الابن الأكبر جرى اختيار أحد أبناء المتوفى أو أحد أقربائه. (٢٣)

ويراعى في اختيار شيخ القبيلة عدة صفات أهمها : حسن المعاملة ، وكرم الضيافة ، ورجاحة الرأي ، كما يحظى بمكانة في القوم ، ويطلع على الشئون الداخلية المتعلقة بالقبيلة (٢٤).

ويستعين بمجلس من المشايخ لاستشارتهم والأخذ برأيهم سواء فى الحرب أو السلام. (٢٥)

كما يعتبر المرجع الأساسي في الشئون القضائية والتنفيذية وحياة البادية القاسية تعد من العوامل التي فرضت على أهلها الغزو كما حتمت على البدوى التفاخر بفروسيته وقدرته على القتال. (٢٦)

فالرجل منهم قوى بكثرة المواقع والغزوات التي اشترك فيها وأوسمة البدوي جراحه ،فكلما زادت زاد معها قدره ومكانته في القبيلة ،لذلك تفرض الطبيعة عليهم أن يكونوا على الدوام مسلحين. (٢٧)

ولذلك كانت علاقات البدو فيم بينهم داخل حياتهم الخاصة مزيجاً من التنازع والتضامن ،فكثير من القبائل العربية كانت متعادية ومتنازعة فيما بينها. (٢٨)

ففي الصحراء الشرقية نجد قبائل سيناء مرتبطة بعضها البعض بحلف أوقلد حفظا للسلام، فبين الحويطات و اللحيوات و بين التياها قلد و بين التياها والترابيين حلف وبين السواركة والعيايدة و بين الترابين قلد، وبين السواركة وكل من التياها واللحيوات قلد ،وبين الباضيين والسماعنة حلف.

أما في الصحراء الغربية فنجد ارتباط القبائل بعضها ببعض يختلف عما هو عليه في حدود مصر الشرقية فنجد قبائل أولاد على ارتبطت مع قبيلة المرابطين بنظام المآخاة (٢٩).

ولكن ربط الوفاق في البادية واهنة للغاية فأقل سبب يزيلها ويوقع الشر بين قبائلها وقد يرجع ذلك للأسباب التالية :

١- الأسباب الاقتصادية :

فرضت القبائل البدوية نفوذها على التجارة المارة بالمناطق التى تقطن فيها بحكم خبرتها بطرق القوافل التجارية ،وقد ترتب على ذلك أن دفع التجار إتاوات معلومة للقبائل المسيطرة على تلك المناطق خوفاً من أن تهاجم أو تسلب أمتعتها (٣٠)، أما المياه والمراعي فهي مشاعاً لجميع القبائل ، فلا تمنع قبيلة قبيلة أخرى من مياهها ومراعيها إلا في زمن الحرب (٣١) فكانت المراعى فى أرض القرارة " شمال خان يونس في غزة " مشهورة بخصوبة أرضيها ومراعيها الوفيرة و كان يرحل إليها عرب الترابين من حدود مصر الشرقية للاستفادة من مراعيها و قد حدث صراع على تلك المراعى بين قبيلتي الترابين و الرميلات ، فدارت حرب بين القبيلتين عام١٩٠٤م انتصر فيها الترابين ، وطردوا الرميلات وسكنوا مكانهم حتى أدخلوهم إلى مدينة العريش ، مما دفع السواركة إلى الترحيب بهم وأسكنوهم على الحد الشرقي من جهة العريش و تعرف حالياً بمنطقة (الماسورة) وعرف هذا اليوم بيوم القرارة. (٣٢)

وفي حدود مصر الشرقية حظيت التجارة بالنصيب الأكبر لهجمات العربان بسبب احتكار أربع قبائل رئيسية عملية نقل البضائع من السويس إلى القاهرة ، و بين العريش و القاهرة وهي قبائل :(الترابين – الحويطات – عرب الطور – العايد) وقد تحكمت هذه القبائل بذلك إلى حد كبير في أسعار النقل. (٣٣)

كما نهب عربان الترابين قافلة تجارية قادمة من السويس إلى بلاد الشام تحتوي على ما يزيد على أربعة آلاف من الجمال المحملة بالبن والبهارات والمنسوجات. (٣٤)

كما جرت اعتداءات متكررة بين قبائل العربان المتنقلة على حدود مصر والشام ، فكثيراً ما اعتدى عربان المعازة على العربان المسافرين عبر مناطقهم وأخذ ما معهم من متاع (٣٥)، وكثيراً ما قام العربان بنقل وتهريب البضائع المنهوبة إلى غزة بغرض بيعها هناك قبل ضبطها معهم. (٣٦)

وفي المقابل نجد عربان بلاد الشام يقومون بالهجوم على بعض القبائل التى تسكن حدود مصر الشرقية لنهب أمتعتها ففي يناير عام ١٩٠٦ م قام خمسة من عربان السعدين والمعازة والقديرات القاطنين ببلاد الشام بالهجوم على جماعة من عرب اللحيوات القاطنين على حدود مصر الشرقية ونهبوا لهم جملاً وقتلوا أحد الأفراد يدعى " سلامة بن رضوان " وعادوا إلى بلادهم. (٣٧)

أما في حدود مصر الغربية فقد شهدت الفترة قيد الدراسة غارات البدو المتعددة بغرض السلب والنهب ففي عام ١٩٠٥ م قامت قبيلة الأواغير في بنغازي بالإغارة على قبيلة "

القطيفة " إحدى فروع قبائل أولاد علي والتي تسكن حدود مصر الغربية ، ونهبوا لها ٥٠ بعيراً من إبلها ، وقتلوا راعي الإبل. (٣٨)

وفي نفس الوقت شهدت الحدود المصرية الغربية هروب شيخ قبيلة الشهبات عبد القادر الكظة وأفراد قبيلته إلى داخل الأراضي المصرية وطلبوا من قبائل أولاد علي حمايتهم بعد أن قاموا بقتل ٣٤ شخصاً من قبيلة الأواغير في مدينة بنغازي الليبية من بينهم امرأة ونهبوا خيامهم وجميع ممتلكاتهم من ماشية وإبل ، ويرجع ذلك إلى أن قبيلة الأواغير منذ البداية اعتدت على قبيلة الشهابات بقوة مكونه من ٤٠٠ بدوي كان من نتيجتها إصابة العديد من أفراد قبيلة الشهابات وفد أجارت قبيلة أولاد علي أفراد قبيلة الشهابات وأنزلوهم منطقة الخور(khur) بالقرب من سيدي براني ، ودفع ذلك عبد القادر إلى الانتقام من أولاد علي أملاً في الوصول إلى الشهابات وكان رد الفعل أن أسرع مشايخ البدو المصريين في دائرة منطقة مرسى مطروح بتقديم التماس إلى الحكومة المصرية طالبين حمايتها لهم من هذه الاعتداءات. (٣٩)

وفي منتصف فبراير ١٩٠٥ م وصل تحذير إلى تجار الماشية والأغنام والإبل في بنغازي من أن قبائل أولاد علي ينوون السطو على قطعانهم أثناء مرورها داخل حدود مصر الغربية ، وسبب الخبر ذعراً بين هؤلاء التجار دعاهم إلى إرسال برقيات إلى الحكومة المصرية طالبين منع القلاقل والاضطرابات على طريق التجارة البري بنغازي – مصر. (٤٠)

وفي أوائل مارس ١٩٠٧ م تقدم أحد أفراد قبيلة أولاد علي بشكوى من قبيلة " البرصة " قد سطت عليها ونهبت ٣٠٠ رأس من الأغنام ، كما استولت على بعض أسلحته. (٤١)

وفي ٢٠مارس ١٩٠٧ م استولت قبيلة أولاد علي على ألف رأس من الغنم تابعة لقبيلة البرصة و قادتها داخل الأراضي المصرية. (٤٢)

وفي ٢٩ أغسطس ١٩٠٧ م قام عدد من البدو من عائلة " أولاد ماري " إحدى فروع قبائل الشهابات والتي استقرت في منطقة سيدي براني باختراق الحدود و استولوا على ثمانية رؤوس من الماشية ، وقتلوا أحد البدو من سكان الأراضي الليبية ، وتم القبض على ثلاثة منهم ، وتم إرسالهم إلى السلوم لمحاكمتهم وتوقيع الجزاء عليهم. (٤٣)

وبناءً على ما تقدم يتلا حظ أن الصراع المحلي بين القبائل والمتمثل في الاعتداءات المستمرة بين القبائل دفع بالجهات الحكومية المسئولة بالنظر إلى تلك الصراعات بصورة جدية، كما أخذ الشك يساورها بأنه ربما تكون تلك الصراعات من قوى خارجية تسعى لتحقيق أهدافها فى تلك المنطقة وهو ما ستحاول الدراسة إبرازه في الصفحات التالية :

الأسباب الاجتماعية :

أملت الحياة في الصحراء على البدو أن يعيشوا حياة غير مستقرة ، وقد ترتب على ذلك أن عاشوا نمطاً خاصاً كالنشاط الاقتصادي الذي مارسوه في المناطق التي عاشوا بها ، وأنماطاً اجتماعية أثرت تأثيراً واضحاً على أوضاع ظروف معيشتهم وتنقلهم من مكان إلى أخر مما كان له الأثر الواضح في حدوث منازعات بين القبائل سواء كانت الوافدة أو المستقرة على حد سواء والتي يمكن أن نبرزها على النحو التالي :

أ – السلوك القبلي العام :

هو عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية في القبيلة يساهم في حفظ النظام واستتباب الأمن ، ولكون القبائل ترتبط مع بعضها إما بحلف أو قلد كما هو واضح بين القبائل في حدود مصر الشرقية أو مآخاة في الحدود الغربية لمصر ، قد يزال أو ينتهك أي منهما لأتفه الأسباب مما يؤدى إلى إشعال نار الحرب والعداوة بين القبائل مما يؤثر على الاستقرار على طول خط الحدود لمناطق الدراسة .

وهو ما أحدثته الصراعات المحلية من توتر واضح على حدود مصر الشرقية والغربية في معظم الأحيان أدى إلى تدخل الحكومات على كل من الجانبين لإنهاء تلك الصراعات التي كانت تدفع بقوات البوليس من أجل تحقيق الاستقرار وحفظ النظام في تلك المناطق ،وفى الوقت نفسه كانت تلك الصراعات تثير حفيظة الدول المجاورة فانعكس بصورة مباشرة على الخريطة المصرية. (٤٤)

ففي حدود مصر الشرقية هاجم بعض أفراد قبيلة الترابين في خان يونس عام ١٩٠٤ م قطيعاً من البقر لقبيلة الرميلات على حدود مصر الشرقية ، واستولوا على تسعة رؤوس بقر ، فقام شيخ الرميلات بالشكوى إلى محافظ مدينة العريش محمد بك إسلام (أول أغسطس ١٩٠٢ م – آخر أبريل ١٩٠٦ م) الذي قام بدورد بالكتابة إلى قائمقام بئر السبع لردها ، ومضت ستة أشهر دون نتيجة تذكر ، مما دفع عشرة أفراد من قبيلة الرميلات إلى الذهاب إلى بلاد الترابين ، وأخذوا منهم أحد الخيول لشيخهم " قعود المناصيب " نتج عنها اتصالات بين القبيلتين انتهت بصلح بينهما في سبتمبر ١٩٠٤م. (٤٥)

وفي عام ١٩٠٦ م وقع خلاف بين قبيلتي الترابين بخان يونس والسواركة على حدود مصر الشرقية ، على سرقة بعض الجمال ، وكان بين القبيلتين قلد ، وكاد الأمر يفضي إلى إعلان الحرب ، لكن ناظر العريش أحمد أفندي توفيق (١٧ مايو ١٩٠٦ م _ ١٣ ديسمبر ١٩١٢ م) تدارك الأمر، وأرسل إلى قائم مقاميه غزة ، لإنهاء الخلاف وعقد اجتماعاً في منزل الشيخ مهزع الترباني انتهى بصلح بين الطرفين في ٤ فبراير ١٩٠٦. (٤٦)

وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٠٦ م وقع خلاف بين الترابين والعزازمة على أرض زراعية بفلسطين فاستنجد الترابين بحلفائهم من القبائل في سيناء فناصرهم ١٠٠ من التياها و٨٠ من اللحيوات ، وقد أدى ذلك إلى تدخل محافظ العريش أحمد أفندي توفيق الذي عقد اجتماعاً للمصالحة لإنهاء الخلاف الدائر بين القبائل المتنازعة. (٤٧)

أما في حدود مصر الغربية :

فقد أثارت غارات البدو المتكررة على الحدود العديد من المشاكل والتي دفعت الحكومة المصرية إلى التدخل ووضع الحلول المناسبة لتلك الغارات المستمرة من خلال إرسال الوفود إلى القبائل المتنازعة من أجل تحقيق الاستقرار وكانت تلك النزاعات تؤدي إلى تدخل الباب العالي وبريطانيا على حد سواء .

ففي ٧ مارس ١٩٠٧ م أرسلت الحكومة المصرية وفدا مكونا من مساعد مدير مديرية البحيرة ومأمور مركز مرسى مطروح إلى بنغازي للتوفيق بين قبيلة الأواغير

والشهابات على أساس إعادة قبيلة الشهابات إلى موطنها الأصلي في وادي الباب ببنغازي ، ودفع لها دية عن خسائرها في الأفراد والأغنام ولكن الوفد فشل في مهمته نظراً لرغبة قبيلة الأواغير في الثأر لمقتل شقيق عبد القادر الكظة. (٤٨)

كما فشلت السلطات التركية في بنغازي في إقناع شيخ قبيلة الأواغير عبد القادر الكظة بالذهاب إلى بنغازي للصلح مع الشهابات وحل المشكلة معهم. (٤٩)

كما أرسل مأمور مرسى مطروح وفداً من قبائل أولاد علي إلى قبيلة برصه من أجل التصالح وتحقيق السلام ونشر الأمن والطمأنينة بين القبائل ، واستعان بزعماء السنوسية لتحقيق التفاهم معهم ، ووقع جميع الأطراف في آخر مارس ١٩٠٧ م على وثيقة نهائية عرفت بالمضبطة. (٥٠)

ونلاحظ مما سبق أن الصراعات المحلية التي شهدتها المناطق الحدودية دفعت الحكومات في كل الجانبين بالتحرك والعمل لإعادة الهدوء والاستقرار لتلك المناطق ، ورغم ذلك لم يستجيب أبناء القبائل لتلك الجهود كما دفع تلك الجهات المختصة بالمناطق الحدودية إلى إرسال برقيات الاحتجاج إلى الطرف الآخر ، فنجد اللورد كرومر(Cromer) يقترح على وزير خارجية بريطانيا أن يطلب من سفيرها في القسطنطينية الاحتجاج لدى الباب العالي ، وذكر أنه يعتبر هذا العمل يتصل أساساً بموضوع حدود مصر الغربية التي لا يرغب في إثارتها أو الخوض فيها في ذلك الوقت. (٥١)

كما كرر خشيته من الموقف الداخلي ورغبته في عدم تطور الأمر بنزاع جديد كالذي حدث على حدود مصر الشرقية مع تركيا من جراء مثل تلك الأحداث نتيجة الفوضى الناشئة في ذلك الوقت على حدود مصر الغربية. (٥٢)

ب- الأخذ بالثأر (٥٣) :

هي عادة من العادات القديمة مازالت قائمة حتى يومنا هذا ، وتشكل اضطراباً واضحاً لدى العديد من القبائل في صعيد مصر والمناطق الحدودية ، مما يترتب عليه عدم الاستقرار ، ففي حدود مصر الشرقية مازال عرب سيناء يحرصون على الالتزام بالطاعة والعمل بالعادات والتقاليد السائدة ، طبقاً للأعراف المعمول بها. (٥٤)

ففي عام ١٩٠٥ م اختصم موسى بن نصار من قبيلة أولاد سعيد مع عيد بن محمد من قبيلة العليقات علة مجموعة من الإبل ، ورفعا الأمر إلى القائم مقام محمد بك إسلام قومندان سيناء ، فدافع موسى عن حقه بحماسة ، ولما اعترف الخصم بأنه لاحق له ، تنازل موسى عن حقه كاملاً وفي عام ١٩٠٨ م اتيحت الفرصة لقبيلتي الرميلات والسواركة للأخذ بالثأر من قبيلة الترابين فهاجموا محلات عرب الحناجرة الذين هم تحت حماية قبيلة الترابين ، كما استولوا على أغنامهم ، وعادوا إلى بلادهم. (٥٥)

أما فيما تعلق بحدود مصر الغربية :

فقد أبرز عامل الثأر ردود فعل متباينة من جانب الحكومة البريطانية والمصرية من جانب والدولة العثمانية من جانب آخر ، فقد سبق أن أوضحنا المحاولة التي قامت بها الحكومة المصرية في ٧ مارس ١٩٠٧ م للتوفيق بين قبيلتي الأواغير والشهابات ولم تفلح الجهود المبذولة للصلح بسبب رغبة قبيلة الأواغير في الثأر لمقتل شقيق عبد

القادر الكظلة ، وهو ما دفع اللورد كرومر بإرسال رسالة إلى جراي (Grey) وزير الخارجية البريطانية آنذاك وضح له فيها أن السلطات التركية فقدت السيطرة تماماً على البدو المقيمين على الحدود ، وأنه يتوقع قتالاً دامياً بين كافة الأطراف بين البدو والأتراك في كلا الجانبين ، وفي حالة تعرض قبائل أولاد علي للهجوم داخل الأراضي المصرية فإن الحكومة المصرية ملزمة بحمايتهم . (٥٦)

وهذا ما حدث عندما أعلن متصرف بنغازي أن قبيلة " البرصة " استولت على ١٥٠ رأساً من الأغنام كنوع من الثأر لمقتل أحد رجالهم ، وسرقة عدد من الجمال ، وأنها لن تعيد الأغنام المسروقة إلا إذا تمت عملية التعويض المتعارف عليها طبقاً للعادات والتقاليد البدوية (٥٧) و في المقابل قام أولاد علي بالاستيلاء على قطيع من الأغنام في ١٤ مارس ١٩٠٥ م تابع لقبيلة البرصة كنوع من الثأر لاعتداء بعض أفراد قبيلة البرصة على أغنام أفراد قبيلتهم (٥٨)و هكذا أثارت مشكلة غارات البدو تدخل حكومات بريطانيا وإيطاليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الترتيبات الأمنية وتحقيق الانضباط إلى منطق الحدود من خلال الحد من تلك الصراعات التى أثارت مشكلة هامة وهى الرغبة في ترسيم الحدود . (٥٩)

ثالثاً : أثر الصراع بين القبائل على رسم الحدود بين مصر وجيرانها في الشرق والغرب :

اعتبرت الصراعات القبلية التي شهدتها المناطق الحدودية المصرية الشرقية والغربية والتي بدأت في مطلع القرن العشرين من أهم المشاكل التي ثارت بين مصر وتركيا من جهة ، وتدخلت فيها بريطانيا بحكم احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ م من جهة أخرى .

فقد اعتبرت بريطانيا أن تلك الصراعات هدفها إثارة الاضطرابات والقلاقل على حدود مصر الشرقية والغربية ،وهو ما أكده اللورد كرومر فأشار إلى أن المشكلة ليست صراعاً بين القبائل البدوية من أجل التجارة أو الرعي أو السلب أو النهب بقدر ما هو صراع على تلك الحدود ، وهو ما نحاول إبرازه على النحو التالي :

١- حدود مصر الشرقية :

انعكس الصراع بين القبائل على القرارات التي أصدرتها الحكومة بشأن إعادة النظام والهدوء إلى المنطقة ، وخشية أن تمتد نيران القتال إلى أماكن كثيرة في سيناء ، قامت الحكومة المصرية بتكثيف قواتها في مناطق الصراع ، وعينت على رأس هذه القوات محافظ قلعة العريش محمد بك إسلام . (٦٠)

كما أصدرت تعليماتها إلى مشايخ قبائل سيناء تحذرهم وتمنعهم من الاشتراك في تلك المعارك القائمة بين الطرفين. (٦١)

كما تدخلت الحكومة لإعادة ما نهبه أفراد قبيلة الترابين بخان يونس بغزة من أبناء قبيلة الرميلات وفى تطور آخر تابعت الحكومة المصرية في مارس ١٩٠٥ م حادثة مقتل التاجرين (محمد وإبراهيم الهنداوي) وكلفت الملازم (ميخائيل أفندي حبيب) بمطاردة الجناة من قبيلة الترابين وإلقاء القبض عليهم في غزة في ٢٦مارس ١٩٠٥ م كما صدر الأمر العالي بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الجناة وحكمت المحكمة بإعدام الجناة شنقاً أمام قلعة نخل. (٦٢)

وقد أثار مقتل أحد قساوسة دير سانت كاترين في مايو ١٩٠٥ م حفيظة الحكومة المصرية بسبب الخلاف بين القبائل حول قيمة تأجير الجمال التي كانت تحصل عليها قبيلتي الصوالحة والعليقات حيث أرادت قبيلة الجبالية أن يكون لها نصيب في تلك القيمة فرفضت القبيلتان ذلك رغم تحالف قبيلة الجبالية مع إدارة الدير فأصدرت الحكومة أوامرها بتعيين المستر براملى(Brimley) مفتشاً لسبه جزيرة سيناء عام ١٩٠٥ م وسعد بك رفعت قومندانا في ٣٠ مايو ١٩٠٥ م للعمل على حل تلك الخلافات (٦٣).

وقد خطى بريملى خطوات جادة في إعادة الهدوء والاستقرار بالمنطقة فنظم إدارة البوليس وعهد بالإصلاح الإداري واهتم بالمشروعات الزراعية ، فنظم البوليس ، وأقام سداً في وادي العريش لزيادة مساحة الأراضي الزراعية كمحاولة لتوطين البدو واستقرارهم في وسط سيناء وقد أثار تعيينه الحكومة العثمانية حيث وصلت إليها الأخبار بأن انجلترا تعد صحراء سيناء لأعمال حربية مهمة كإقامة القلاع في المنطقة وقد أكدت الصحافة تلك الأخبار ، ففي مقال لجريدة اللواء في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ م نبه فيه الكاتب بأن نظارة الحربية أخذت في وضع تصميمات هذه الأعمال .(٦٤)

وهذا أثار حفيظة الباب العالي التي أمرت قوة تركية في ٢١ يناير ١٩٠٦ بالتقدم من العقبة إلى طابا وهو ما رفضته الحكومة المصرية ووضحه القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة المستر فندلي (VENDLEY) إلى وزارة الخارجية في لندن يؤكد أن طابا داخل الحدود المصرية كما بين في رسالته خريطة تبين ذلك، وبناءً عليه أصدرت الحكومة المصرية في يناير ١٩٠٦ م أمراً إلى مفتش سيناء برا ملى بإقامة نقاط حراسة لمراقبة الحدود .(٦٥)

فاتجه براملى لإقامة نقطة مراقبة في منطقة النقب وفى نفس الوقت طلبت الحكومة المصرية من السلطان تعيين لجنة لتخطيط الحدود وكان رد فعل الدولة العثمانية أن طلب ممثلها (رشدي باشا) من براملى العودة من جهة ورفضت طلب الحكومة المصرية من جهة أخرى لذا قامت الحكومة المصرية بتزويد الأميرالاي سعد بك رفعت قومندان سيناء بفرقة من العساكر النظامية لاحتلال وادي طابا ، وكان قد سبقه إلى هذا المكان ممثل الحكومة العثمانية (رشدي باشا) .

وفي ذلك يقول " سعد بك رفعت " قومندان الحكومة المصرية في سيناء :" فلما وصلت بنا الباخرة ميناء طابا رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التي تطل على طابا من جهة الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشي واقفاً على الشاطئ ، فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلى البر وسبقتهم إليه ، فاستقبلني القائد المذكور وقال : ما الخبر : !! قلت : قد جئت ببعض العساكر المصريين للتمركز بطابا ، فقال : إن طابا في حد العقبة وجزء منها فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها ، قلت : بل أن طابا في حد الجزيرة وقد أقمت فيها بنفسي مع العساكر بعد إخلاء العقبة عام ١٨٩٢ م مدة تسعة أشهر وحفرت فيها هذه البئر ودللته عليها .. وفيما أنا أناقشه حضر المستر براملي براً من نخل ، واشترك معنا في المناقشة ، فأصر القائد التركي على قوله وسوف يقاومنا إذا أنزلنا العساكر إلى البر ، وكانت عساكره قد انتشرت على التلال ، وصوبت نيرانها

نحونا ، فرأينا اجتناب الأمر ،وعدنا إلى الباخرة في جزيرة فرعون ثم أرسلنا الخبر إلى حكومتنا ومكثنا في انتظار الرد. (٦٦)

وفي ١٧ فبراير ١٩٠٦ م تطورت الأحداث وتلاحقت فقد صدرت الأوامر إلى قومندان طراد السويس "نيس هورنبي" بالتوجه إلى جزيرة فرعون لمنع الجنود الأتراك من التوغل في سيناء ، وكانت القوات التركية التي قدرت بحوالي ٢٠٠٠ جندي قد اتخذت مواقعها عند منحدر الجبل وعلى استعداد لإطلاق النيران. (٦٧)

وتفاقمت الأزمة وأدار الموقف المصري إبان تلك الفترة الأزمة على محورين:

الأول :التصميم على " تعليم " خط الحدود بين مصر والأراضي الخاضعة للدولة العثمانية الواقعة شرقيها وعدم الاكتفاء "بتعيين" هذا الخط كما جري عام ١٨٩٢م الأمر الذي جعله عرضه للانتهاك من الجانب التركي.

والثاني: التأكيد على كافة المستويات "على مصرية طابا" فعلي مستوي الاتصالات مع حكومة اسطنبول تم رفض أي محاولة من جانبها حتى بمجرد التشكيك في "مصرية المنطقة" وعلى المستوي البريطاني والدولي حرصت حكومة لندن إبلاغ كافة الأطراف باستبعاد أي شكوك حول "مصرية طابا" .

وقد جرت بين الطرفين مراسلات للنظر في الأمر أصر فيها ممثل الحكومة المصرية على أن المنطقة التي نزلت فيها القوات التركية (طابا) مصرية، لذا لجأت الحكومة المصرية وبريطانيا إلى إجراء أكثر حسماً فقدمت إنذار إلى اسطنبول في ٣ مايو ١٩٠٦ بضرورة تعليم خط الحدود من رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس برقية جواد باشا المؤرخة في ٨ أبريل ١٨٩٢م وانسحاب القوات التركية كما وردت أخبار من الآستانة تفيد أن مختار باشا قادم إلى العقبة لتحديد الحدود وبانتهاء فترة الإنذار انسحبت القوات التركية من طابا والمركزين المصريين الآخرين ، ، كما اتفقت الحكومتان المصرية والعثمانية على إرسال مندوبين لتعيين الحدود فأصدر الخديوي عباس حلمي الثاني إرادة سنيه بتشكيل لجنة مصرية لتعليم الحدود ، تتكون من إبراهيم فتحي باشا وأوين بك(OWEN) "رئيس قسم المخابرات"، اللواء إسماعيل باشا سرهنك وكيل الحربية والأميرالاي سعد بك رفعت قومندان سيناء مندوبون عن الخديوية ومعهم "نعوم بك شقير " كاتباً (٦٨) أما الجانب العثماني فكان يمثله أحمد مظفر بك ، ومحمد فهمي بك (٦٩)

وتلاحظ مما سبق أن عامل الديموجرافيا لعب دوراً بارزاً في تعليم الحدود المصرية الشرقية من خلال القبائل التي تقع على شرق الخط والقبائل التي تخضع تحت الإدارة التركية والتي كانت ادعاءاتها أحد محاور الاهتمام الدولي في التدخل لترسيم الحدود المصرية الشرقية مع الحكومة العثمانية .

وهو ما انعكس على تصرفات ممثلي الحكومة المصرية والدولة العثمانية التابعة لها مصر في ذلك الوقت ، وسنرى أن إسرائيل فيما بعد استغلت هذا الخلاف حين ادعت أن طابا ليست مصرية ، وحسم الأمر لصالح مصر بالتحكيم الدولي بالنطق بالحكم صباح يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ "حيث أقرت المحكمة أن علامة الحدود ٩١ هي الوضع المقدم من جانب مصر والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل في المرفق أ لمشارطه التحكيم. (٧٠)

٢- حدود مصر الغربية :

فقد شهدت تلك الحدود في مطلع القرن العشرين صراعاً بين القبائل سواء التي كانت تسكن داخل الأراضي المصرية أو الليبية نتج عنه استنجاد قبائل مطروح بالحكومة المصرية مطالبة إياها بالحماية اللازمة من الغارات المستمرة من قبائل البدو المجاورة على الحدود الغربية ولذا كثفت الحكومة جهودها لإعادة الهدوء والاستقرار لتلك المناطق من خلال زيارات المسئولين المتعددة إلى جانب المراسلات والمكاتبات التي كانت تتم بين الطرفين .(٧١) ورغم ذلك تطورت الأحداث وتلاحقت ففي نوفمبر ١٩٠٤ م قامت الحكومة العثمانية ببناء مخزنين في السلوم ، وإقامة نقطة عسكرية تركية صغيرة على قمة هضبة السلوم المشرفة على الميناء لمراقبة الأوضاع ، ومن جانب آخر قام مأمور العشور التركي بجمع العشور من البدو الموجودين في تلك المنطقة لتأكيد سيادتها على تلك المناطق .(٧٢)

ولكن بريطانيا احتجت لدى الباب العالي في ١٣نوفمبر ١٩٠٤ م على تلك الانتهاكات واعتبرتها بمثابة مناوشات موجهة هدفها إثارة الفزع والرعب بين سكان المناطق على الحدود تمهيداً لأعمال حربية.(٧٣)

ولكن الباب العالي رد على الاحتجاج البريطاني بأن الموضع ما هو إلا نقطة عسكرية لا يتعدى أفرادها ١٥ جندياً ، وأن هذه القوة لن تزداد إطلاقاً في المستقبل.(٧٤)

لذلك دفعت الحكومة البريطانية بمذكرة بعث بها القائم بالأعمال البريطانية لدى الباب العالي بناء على اقتراح للورد كرومر في ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ م وقال فيها : " مما لا جدال فيه أن حدود مصر الغربية تبدأ من رأس جبل السلوم ثم تتجه إلى الجنوب الغربي لتضم سيوه وجغبوب ، وحتى الآن لا توجد نقطة لتركيا قرب الحدود المصرية إلا ميناء طبرق على بعد ٦٠ ميلاً غرب السلوم .(٧٥)

وبناء على تلك المراسلات التي دارت بين الطرفين أمرت الحكومة المصرية قائد حرس السواحل لميناء السلوم بزيارة المنطقة في ٣١ يناير ١٩٠٥ م ،كما تقدم وزير الخارجية البريطانية لانسدون (Lansdowne) باحتجاج لدى الباب العالي طالباً إياه أن يكف البدو الأتراك على الاعتداء على الأراضي المصرية عبر حدودها الغربية.(٧٦)

وهكذا أخذت مشكلة غارات البدو تطل برأسها من جديد ، حيث سطت قبيلة البرصة في أوائل مارس ١٩٠٧ م على أحد أفراد قبيلة أولاد علي ، ونهبت ٣٠٠ رأس من الأغنام كما وضحنا من قبل وقد أثار ذلك الحكومة المصرية والسلطات البريطانية ،الأمر الذي دفع وزير الخارجية البريطاني تقديم احتجاج لدى الباب العالي يبين فيه خطورة تلك الاعتداءات المستمرة على السكان المصريين في تلك المناطق كما أرسلت الحكومة المصرية وفداً من مساعد مدير مديرية البحيرة ومأمور مركز مطروح إلى بنغازي للتباحث مع متصرف بنغازي للتوفيق بين قبيلتي (الأواغير والشهابات) ولكن الوفد فشل في مهمته بسبب العداء المرير بين القبيلتين ، وأمام تلك الجهود أرسل كرومر إلى جراي رسالة يعلن له فيها خشيته من انفجار الموقف الداخلي وإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى نزاع حدودي جديد مع تركيا ، وأن الحكومة المصرية تود بصفة جدية أن تتجنب الصراع مع الحكومة التركية باعتبارها حكومة الدولة صاحبة السيادة القانونية.(٧٧)

ولإيقاف ذلك الصراع يمكن أن يتم بقيام الحكومة المصرية بتشكيل قوة من الهجانة المصرية قوامها مائة جندي تعمل على تحقيق الأمن والنظام داخل الأراضي المصرية. (٧٨)

وقام جراي بإبلاغ سفير تركيا في لندن موزورس باشا بتشكيل هذه القوة موضحاً له أن الغرض من إنشائها هو حفظ الأمن وإعادة الهدوء إلى منطقة الحدود ، ولكن سرعان ما تعقدت الأمور من خلال الرسالة التي وصلت في ٢٠ مارس ١٩٠٧ م من قنصل بريطانيا رافانيل فونتانا والتي تفيد باستيلاء أولاد علي على ١٠٠٠ رأس من الغنم تابعة لقبيلة برصه وقادتها إلى داخل الأراضي المصرية ، واتضح فيما بعد أن إشاعة الاستيلاء ليس لها أي أساس من الصحة إلا أن اختراق قبيلة برصه للمناطق الحدودية قد أثار الذعر بين قبائل البدو ، ورغم ما انتهت إليه عملية الاختراق والوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتصارعة في آخر مارس ١٩٠٧ م ، والتوقيع على وثيقة الصلح التي عرفت باسم " المضيطة " إلا أن الخوف من إغارات جديدة ظل يراود سكان تلك المناطق فكان اختراق " أولاد ماري " الحدود من الجانب التركي في ٢٩ أغسطس ١٩٠٧ م قد دفع هذا بالحكومة المصرية إلى تعقب الجناة ، فقبضت على ثلاثة منهم ، وصدرت الأوامر من الحكومة المصرية بتسليمهم إلى السلطات التركية لمحاكمتهم بمعرفتها. (٧٩)

وأمام تلك التطورات للأحداث شهدت المنطقة نشاطاً مكثفاً من جانب القوى الأوروبية في محاولة منها لإثارة مشكلة الحدود من جديد .

فقد دأبت إيطاليا قبل احتلالها ليبيا للوصول إلى اتفاق لتحديد الحدود بين مصر وطرابلس طبقاً للاتفاقية الموقعة بينها وبين بريطانيا في ١١ مارس ١٩٠٢ م والتي تتضمن ضرورة تحديد الحدود بين مصر وطرابلس الغرب. (٨٠)

كما حصلت على اتفاق آخر مع فرنسا في ديسمبر ١٩٠٤ م بتأييدها في طرابلس الغرب مقابل إطلاق يدها في المغرب ، وفي عام ١٩٠٤ م وعدت إيطاليا روسيا بتأييد مطامعها في الدردنيل والبوسفور مقابل تعهد روسيا بمناصرتها في طرابلس الغرب وبرقة. (٨١)

وقد دفعت تلك المعاهدات التي وقعتها إيطاليا إلى أن تجري اتصالات مكثفة مع الحكومة البريطانية للسعي في تحديد الحدود المصرية الليبية ، ففي فبراير ١٩٠٧ م قام السينور مالموس(Mamoos) قنصل إيطاليا في مصر بالاستفسار من اللورد كرومر عما إذا كان لديه اعتراض حول تحديد الحدود الطرابلسية المصرية. (٨٢)

وفي ٢٨ مايو ١٩٠٧ م اتصل السفير الإيطالي بوزير الخارجية البريطانية يعلن له عن رغبة إيطاليا في الوصول إلى اتفاق حول الحدود بين مصر وطرابلس ، كما قدم وزير الخارجية الإيطالي المركيز دي سان جوليانو(Di San Giuliano) مسودة مذكرة حول حدود مصر طرابلس جاء فيها : " بمقتضى إعلان السفير البريطاني في روما بتاريخ ١١ مارس ١٩٠٢ م والذي قبله وزير خارجية إيطاليا حدوث اتفاق خاص بين الحكومتين الإيطالية والبريطانية فيما يتعلق بولاية طرابلس الغرب ومتصرفة بنغازي ، ونظراً للأهمية المتبادلة بين الحكومتين التي ستنتج عن تحديد الحدود بين مصر وجيرانها تعلن الحكومة الإيطالية أن الحدود الشرقية لطرابلس الغرب وبرقة تبدأ من رأس بولان على ساحل البحر المتوسط ، وتسير مع خط طول ٢٥ شرقاً حتى يتقاطع مع

خط عرض ١٥ شمالاً بحيث يضم في الجانب الغربي منه خليج السلوم بأكمله حتى سيوه والكفرة [٨٣] ، ورغم رفض الحكومة البريطانية لتلك المذكرة فإن مشكلة رسم الحدود بدأت ملامحها تظهر بوضوح بين كافة الأطراف المهتمة بالمنطقة [٨٤]، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بهذا الشأن .

رابعاً : الاتفاقيات الدولية وحدود مصر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين :

تأثرت المنطقة قيد الدراسة من خلال الصراعات القبلية التي كانت تحدث بين حين وآخر بتدخل قوى أجنبية كانت تهدف في الظاهر إعادة الهدوء والاستقرار للمنطقة، ولكنها كانت تسعى لرسم خريطة المنطقة وفقاً لتطلعاتها الاستعمارية من خلال عقد الاتفاقيات الدولية بشأن تخطيط الحدود المصرية سواء من الجهة الشرقية أو الغربية وهو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه.

أ – حدود مصر الشرقية :

لعب موضوع حدود مصر الشرقية دوراً في تاريخ الصراع بين بريطانيا ومصر من جانب والدولة العثمانية وألمانيا من جانب آخر حتى اتصل الأمر بأهمية المحافظة على قناة السويس عبر سيناء كلها وبأهمية المحافظة على خليج العقبة كطريق تاريخي للمرور والحج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة. [٨٥]

وقد ظهر ذلك جلياً عندما أصدر الباب العالي فرمان تولية الخديوي عباس حلمي الثاني(١٨٩٢-١٩١٤ م) في ٧ يناير ١٨٩٢ م الذي جاء مخالفاً لما سبقه من فرمانات التولية ومخالفاً لأحكام معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م والذي أراد الباب العالي فيه إدخال تعديلات على الحدود الشرقية لمصر حتى إذا ما مرت بدون اعتراض اعتبر ذلك سابقة تسجل حقوقاً للباب العالي في شبه جزيرة سيناء. [٨٦]

وترتب على ذلك بداية أزمة كبيرة بين مصر وتركيا ظهرت فيها بريطانيا بوضوح وتدخلت بشكل سافر وصريح. [٨٧]

ولتحقيق ذلك أوعز مختار باشا لجريدة "الأهرام" بأن تنشر خبر مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل العقبة في إطار تحقيق هدفها المنشود [٨٨] كما صدرت الأوامر من الآستانة لمبعوثين اختارهما الباب العالي لتحديد الحدود كخطوة من جانبها لتفعيل فرمان التولية وأمرتهما بالسفر إلى العقبة عن طريق بيروت وقد أثار هذا التصرف الحكومة البريطانية إلى تقديم مذكرة احتجاج من الحكومة المصرية للسلطان العثماني مفادها ضرورة مغادرة المبعوثين البلاد وكان رد الحكومة العثمانية أن عززت قواتها في العقبة فأرسلت إليها لواء وضاعفت فيها عدد المشاة. [٨٩]

وعلى أثر ذلك دارت اتصالات بين القاهرة والآستانة حيث اعتبرت الفرمان رسماً لحدود مصر الشرقية بخط يمتد من السويس إلى العريش في الوقت الذي تدار فيه شبه جزيرة سيناء بواسطة الخديوية المصرية طول الفترة السابقة على صدور الفرمان. [٩٠]

وبناءً عليه أبلغ السير إدوارد جراى الباب العالي برغبة الحكومة البريطانية إرسال سفينة حربية إلى العقبة الأمر الذي دفع تركيا إلى اتخاذ قرارها بشأن تحريك ممثليها في

القاهرة والعقبة وتفجرت الأزمة التي استمرت ثلاثة شهور (يناير –أبريل) انتهت بتسوية تقوم على أساس جلاء مصر عن العقبة والمراكز الواقعة شرقها (ضبا – المويلح – الوجه) وفى ١٤ أبريل عام ١٨٩٢ م صدرت وثائق تسوية الأزمة وكانت على شكل برقية موجهة من جواد باشا الصدر العظم للحكومة العثمانية تعطى مصر الحق في" إدارة شبه جزيرة سيناء وأن يترك القديم على حاله بنفس الطريقة التي كانت مدارة بها في عهد جدكم إسماعيل باشا وأبيكم محمد توفيق باشا ". (٩١)

ولذا قبلت مصر الفرمان واعتبرت البرقية مكملة له ومتممة له وانتهت الأزمة باعتراف صريح بأن شبه جزيرة سيناء جزء من الخديوية المصرية لا يجوز إجراء أي تعديل فيها بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن ١٨٤٠ م الضامنة البقاء للأوضاع التي تقررت بالنسبة للحدود بين مصر وتركيا .

وفى عام ١٨٩٨ م قام الخديوي عباس باشا الثاني بزيارة للعريش ووصل منها إلى الحدود حتى رفح وسجل تاريخ تلك الزيارة على عمودي الحدود الفاصلة بين فلسطين ومصر ،كما نقش على عمود الحدود تلك الزيارة كمدلول هام وتاريخي في إبراز وتحديد الحدود المصرية الشرقية. (٩٢)

وقد تلاحقت التطورات في الفترة من ١٨٩٢ -١٩٠٦ م حتى تفجرت مسألة الحدود مرة أخرى وقد يرجع ذلك أنه في عام ١٩٠٤م عقد اتفاق ودي بين بريطانيا وفرنسا أدي إلي انزعاج الأوساط السياسية في الحكومة العثمانية ولذلك أرادت إحراج الجانب البريطاني بإعادة طرح المسألة المصرية على بساط البحث الدولي .

والأمر الثاني هو رغبة السلطان العثماني في مد خط حديدي في المنطقة العثمانية المجاورة لخط الحدود المصرية يعرف بخط "سكة حديد الحجاز"يمتد من معان إلى العقبة الواقعة على خط الحدود المصرى ومنه تمتد خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد وكانت السلطات البريطانية ترى أن السماح ببناء خط حديدي معناه أن الحكومة العثمانية تعمل على استغلال كل الظروف المهيأة لإثارة الرأي العام الداخل والخارجي ضد بريطانيا ويتمثل ذلك في:

على الصعيد الداخلي كانت الجبهة المصرية مهيأة لتلك الخطوة وذلك بنمو الحزب الوطني وميول زعيمه مصطفى كامل الموالية للسلطان والجامعة الإسلامية. (٩٣)

أما على الصعيد الخارجي كانت الظروف الدولية مهيأة لإثارة المسالة المصرية خاصة بعد ظهور ألمانيا كقوة استعمارية منافسة للتحالف الانجليزي الفرنسي و تدخلها بشكل واضح فى مسألة الحدود الشرقية لمصر من خلال رغبتها فى إقامة خط سكة حديد يربط الولايات العثمانية ببعضها إلى جانب رغبتها فى التواجد بالمنطقة لمواجهة التحالف الإنجليزي الفرنسى . (٩٤)

لذلك قامت قوة عثمانية قدرت ما بين ٢٠٠ -٣٠٠ جندي في ٢١ يناير ١٩٠٦ م بالتقدم من العقبة إلى طابا واحتلال (نقب العقبة – القطار) ومنع قوة مصرية بقيادة سعد بك رفعت التي وصلت إلى طابا على سفينة خفر السواحل المصرية "نور البحر" من النزول إلى البر ورفض الأتراك الانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها مما دفع

بريطانيا إلى توجيه سفينة حربية "ديانا" للخليج لاحتواء الوجود التركي في المراكز التي احتلوها .(٩٥)

وفى الوقت نفسه صممت مصر وبريطانيا على تعليم خط الحدود بين مصر والأراضي الخاضعة للدولة العثمانية الواقعة شرقها وعدم الاكتفاء بما جرى عام ١٨٩٢ م من تعيين خط الحدود .

وبناءً عليه أرسل الخديوي بناءً على نصيحة اللورد كرومر برقية طويلة إلى الصدر الأعظم في ١٤ ابريل ١٩٠٦ م يبلغه فيها" أن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق هي اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ م كأساس للمفاوضات ،وانه إذا ما كانت هناك بعض البقاع مشكوك في وضعها فيمكن أن يمسح المهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة ،وبدلاً من أن يسير الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لايقل عن ثلاثة أميال غرب القلعة" (٩٦)

ولم تستجب الحكومة العثمانية لمقترحات الخديوي ،كما قدمت تهديداً لخديوي مصر بأنه يجب إطاعة أوامر الحكومة العثمانية بحكم تبعيته لها (٩٧).

وفى الوقت نفسه قامت الحكومة العثمانية بإزالة الأعمدة الرخامية المقامة في منطقة رفح " بشأن إزالة عمودي الحدود من مكانهما سترتهما بالخيام مدة ثلاثة أيام ونشرتهما في خلالها خفية عن الناس ومنعت كل أحد من الدنو إلى ذلك المكان أو المرور في تلك المدة لئلا يعلم ما تفعل ". (٩٨)

إلى جانب تزويد الحامية التركية في رفح بقوة قدرت ٨٠٠ جندى وما يلزم لهم من العدد والإمدادات ، " ورد خبر أن طابوراً (أورطة) من العساكر العثمانية جاءت إلى رفح وانضمت إلى العساكر التركية كما أن الحكومة العثمانية جعلت خان يونس المركز العمومي لمن يحضر من جنودها إلى الحدود ". (٩٩)

وكان لابد من القيام بعمل حاسم ضد الأتراك ،ولذا اتخذت انجلترا كافة الاحتياطات من خلال تأمين الموقف المحلى والدولي على حد سواء. (١٠٠)

كما عملت على تعزيز قواتها في القاهرة ، "وأصدرت أوامرها إلى البارجة الانكليزية منيرفا الراسية في مياه بورسعيد أول أمس صباحاً بأن تتأهب للسفر فصدعت بالأمر وأبحرت الظهر تمخر عباب البحر المتوسط قاصدة العريش لترسو في مكان على شواطئها مناوح للجنود العثمانية المعسكرة هناك فحاكت بذلك الباخرة ديانا التي أوقفت في جهة العقبة ". (١٠١)

كما قامت بتقديم احتجاج شديد اللهجة للسلطات التركية ،وبعد إتمام كافة الترتيبات السابقة الذكر تقدم السير أوكونر(O'Connor) في ٣ مايو ١٩٠٦ م إلى وزير خارجية الدولة العثمانية بمذكرة طويلة ذكره فيها بفرمان تولية الخديوي عباس وبرقية ٨ أبريل ١٨٩٢ م أنهاها بإنذار جاء فيه " وعلى الحكومة العثمانية أن تعلم أن الحكومة البريطانية لن تظل ساكتة على انتهاك حقوق سمو الخديوي والعدوان على أراضيه ..... فقد صدرت لي التعليمات لإبلاغكم" أنه على الحكومة العثمانية أن توافق على تعيين خط الحدود بين رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ أبريل وإن أي تأخير سوف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف وأضيف إلى ذلك أنه إذا لم يتحقق هذا

خلال عشرة أيام فستكون النتائج وخيمة للغاية وكانت بريطانيا في ذلك الأمر قد" أصدرت تعليماتها إلى اللورد تشارلس برسطور أميرال أسطول البحر المتوسط في عمل كل مايراه واجباً لحماية المصالح الانكليزية وإكراه الباب العالي على قبول مطالب بريطانيا العظمى متجنباً سفك الدماء ". (١٠٢)

وكان أول رد فعل للإنذار البريطاني أن أرسل السلطان "نجيب باشا "كمبعوث خاص له يوم٥مايو ١٩٠٦ م إلى السفير البريطاني في استانبول يؤكد له اختراع برقية ٨ أبريل ، كما عاد في مساء اليوم نفسه بمشروع معاهدة لحل الأزمة يتمثل في أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر ، وأن يعترف السلطان بالمعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر ، ورفضت الحكومة البريطانية المقترحات العثمانية ، وقامت بعملية ضغط مستمر عليها حتى وصلت في ١٤ مايو ١٩٠٦ م مذكرة تركية من الباب العالي رداً على الإنذار البريطاني بإجابة كل المطالب التي قدمت بهذا الشأن. (١٠٣)

كما وافق الباب العالي في مذكرته على ما جاء في برقية جواد باشا في ٨ أبريل ١٨٩٢ م للخديوي ،وأنه تقرر الجلاء عن طابا ،كما وافق على أن خط الحدود سيمتد من رفح إلى رأس خليج العقبة على بعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة .وما لبثت القوات التركية أن جلت عن كل المراكز التي ظلت تحتلها منذ بداية الأزمة ، كما أعيدت أعمدة الحدود الرخامية التي تم إزالتها .

وبناءً عليه أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني "إرادة سنية" بتشكيل لجنة لتعليم الحدود وتخويلها السلطة المطلقة على إجراء بعض تغييرات حقيقية في الخط المستقيم لكي يتيسر لكل من الدولة العلية ومصر إدارة نقاط الحدود بسهولة والذي انتهى بعد خمسة شهور من المفاوضات تعليم خط حدود مصر الشرقي في أول أكتوبر ١٩٠٦ م ووضع علامات حجرية على كل النقاط والتي كانت بمثابة على شكل هرم ناقص قاعدته ١ ×١ م وبينت أول علامة في رأس طابا يوم السبت الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٠٦ م ،وأعطيت آخر علامة في تل الخربة على ساحل البحر المتوسط برفح في ٩ فبراير ١٩٠٧ م. (١٠٤)

وتلاحظ مما سبق أن أزمتي الحدود ١٨٩٢ ،١٩٠٦ م على حدود مصر الشرقية رصد للوجود التاريخي المصرى في بعض المناطق المتنازع عليها مثل رأس النقب إلى جانب العامل الجغرافي لما يمثله تخطيط الحدود من صراع على مصادر المياه إلى جانب الاعتبارات الديموجرافية والتي اتصلت أساساً بتوزيع القبائل على طول خط الحدود الذي تم الاتفاق عليه سياسياً حيث تقع قبائل مصرية شرق الخط بينما تقع قبائل كانت تحت الإدارة التركية مما يتطلب مناقشات طويلة لتسوية تلك القضية خاصة وأن تركيا في ادعاءاتها تحديد الحدود تبعية قبائل تلك المناطق للإدارة التركية والتي بينا إقحام العنصر البشرى في تلك التطورات التي طرأت على المنطقة في صياغة الحدود المصرية الشرقية في صورة صراعات ونزاعات بين القبائل وبعضها البعض مما أدى إلى إحداث الأزمات التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة قيد الدراسة .

ب – حدود مصر الغربية :

١ - الاتفاقيات الدولية لتخطيط حدود مصر الدولية حتى عام ١٩٢٥ م :

ارتبطت البدايات الأولى لتحديد خط الحدود بين مصر وليبيا منذ صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م الخاص بمنح محمد على حكم مصر في إطار حدودها القديمة .

كما ترتب على الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م أن سعت كل من تركيا وإيطاليا التفاوض مع بريطانيا بغرض تحديد الحدود بين مصر وليبيا بما يحقق مصالح الدولتين بشأن وجودهما أو نفوذهما في ليبيا ..... أي على نحو يقتضى دفع الحدود الغربية لمصر مشرقاً لحساب ليبيا .

وبموجب ذلك جرت مفاوضات بين تركيا وبريطانيا عامى ١٩٠٤ ،١٩٠٧ م بهذا الخصوص لم تنتهي إلى اتفاق على تعيين الحدود نظرا لتعارض وجهات النظر بين الطرفين بشأن نقطة البداية لتخطيط الحدود (١٠٥)

وقد رأت تركيا أن يبدأ خط تحديد الحدود من منطقة رأس علم بينما أصرت بريطانيا أن يبدأ من جبل السلوم بما يضمن دخول واحتي سيوه وجغبوب في الأراضي المصرية. (١٠٦)

ولهذا الأمر طلبت بريطانيا من تركيا عام ١٩٠٥ م بسحب المخافر الأمامية التي كانت قد أقامتها شرق السلوم ١٩٠٧ م . (١٠٧)

وفى ١٨ يوليو ١٩٠٧ م علقت إيطاليا على أهمية موافقة بريطانيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وليبيا وهو ما رفضته بريطانيا حيث أوضحت أن بريطانيا تواجه مشاكل وصعوبات لا تقل عما واجهته عام ١٩٠٦ م على حدود مصر الشرقية رغم أن بريطانيا كان لها ميل في محاولتها تحقيق المطالب والأماني الإيطالية ، لكنها تتوخى الحذر من أي تصرف تجاه الدولة العثمانية وهو ما وضحته الرسالة الشفوية التي أبلغها وزير الخارجية البريطاني في ٢٥ أغسطس ١٩٠٧ م إلى وزير خارجية إيطاليا بهذا الشأن. (١٠٨)

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٠٧ م عادت إيطاليا تلح من جديد على بريطانيا ،وتعلق أهمية على واحة جغبوب لذا دفعت بالقوات الايطالية محاصرة المنطقة الساحلية الممتدة فيما بين خطى عرض ٥٤ ،٢٧ شرقاً وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ م وأرسلت وزارة الخارجية الإيطالية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تعترض فيها على المذكرة البريطانية التي أرسلتها إلى الباب العالي بخصوص خط الحدود التي ذكرتها والذي يقضى" بأن يبدأ خط الحدود من رأس المالحة بما يعنى دخول السلوم وبوديا شمالاً وجغبوب وبئر أبو سلامة في الجنوب ضمن الأراضي المصرية إلى أن يبدأ من نقطة " بيكون بوانيت"على ساحل البحر المتوسط أي تخرج برديان من نقاط الحدود المصرية مع بقاء جغبوب ضمن الأراضي المصرية ". (١٠٩)

كما أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً بأن الكفرة ضمن الأراضي التركية ، وان الحكومة المصرية لم يسبق لها الإدعاء بملكيتها. (١١٠)

وفى تطور آخر أثار احتلال إيطاليا ليبيا ١٩١١ م الحكومة البريطانية خشية أن تستولي إيطاليا على بعض الأراضي المصرية بحكم الأمر الواقع ،وكان عليها أن تتصدى لهذا

الاتجاه ،فقد وصل إلى علم الحكومة البريطانية أن أحد العسكريين الإيطاليين شوهد في السلوم في ١٠ أكتوبر ١٩١١ م يحاول الحصول على معلومات ولذا قدمت الحكومة البريطانية احتجاجاً إلى الحكومة الإيطالية مفاده أن حدود مصر الغربية لم ولن تخضع إلى تعديل. (١١١)

كما نشرت الصحف الإيطالية في أكتوبر ١٩١١ م خبراً مفاده أن القوات الإيطالية قامت باحتلال السلوم ،لذا قامت قوة من حرس السواحل المصرية مكونة من ٤٠ مقاتلاً من الهجانة بقيادة ضابط بريطاني لإنشاء معسكر في واحة سيوه ،كما أرسلت القائد هنتر باشا (Hunter bacha) للتفتيش على حدود مصر الغربية ،حيث أقام نقطة مراقبة على هضبة السلوم ،وأنشأ معسكراً على بعد ٢ميل غربي نقطة المراقبة. (١١٢)

ومن جانب آخر قامت بريطانيا بإصدار خرائط عام ١٩١٤ م والتي يظهر عليها حوض الكفرة داخل الحدود المصرية. (١١٣)

وبذلك باتت المفاوضات المعنية بتحديد الحدود المصرية الليبية تحكمها مجموعة عوامل منها:

- أن بريطانيا فرضت على مصر الحماية البريطانية في نوفمبر ١٩١٤ م وكانت تحرص على اعتراف الدول الكبرى بهذه الحماية .
- أن القوة الايطالية أخذت تتزايد وظهرت أطماعها التوسعية في آسيا الصغرى وأفريقيا وبصفة خاصة في الحبشة والصومال .

وأمام تلك التطورات للأحداث المتلاحقة في تلك الفترة واشتعال لهيب الحرب العالمية الأولى في ٢٨ يونيو ١٩١٤ م ،ووقوف إيطاليا موقف الحياد في بداية الأمر الذي سيترتب عليه تغيير في إستراتيجية الحرب ونتائجها ،فقد دفع ذلك الحلفاء بإقناع إيطاليا بالانحياز لهم بتوقيعهم على معاهدة سرية في لندن بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩١٥ م وعدت فيها بنصيب في أملاك الدولة العثمانية وخاصة في ليبيا ،وبناءً على تلك الوعود أعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء ومن جانب آخر رأت بريطانيا أن تتفاوض مع إيطاليا وتعمل على اتخاذ موقف يراعى مصالح إيطاليا في ليبيا واقترحت مشروع لتحديد الحدود المصرية الليبية بمقتضاه تخرج واحة جغبوب وبئر أبو سلامة من أراضى مصر شريطة أن يدخل ضمن الأراضي المصرية مساحة من الأرض تقع إلى الشمال الغربي من السلوم. (١١٤)

وبانتهاء الحرب لم تحصل إيطاليا خلال التسويات النهائية في مؤتمر السلام بباريس ١٩١٩ م على كل ما وعدت به ،كما لم تستطع تسوية موضوع حدود طرابلس الغرب مع مصر في المؤتمر ونظراً لتخوف بريطانيا من التوسع الإيطالي في الحبشة والصومال اللتين تشكل السيطرة البريطانية عليهما عاملا هاما وأساسيا في الحفاظ على المصالح البريطانية في شرق أفريقيا إلى الهند مروراً بالسودان ومصر والسعودية والخليج العربي ،رأت بريطانيا أن تتفاوض مع إيطاليا بحيث تتنازل لها عن جغبوب ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية لإيطاليا وتمخض الأمر بعد مفاوضات طويلة عن مشروع اقتراح قدمته إيطاليا في عام ١٩٢٠ واعتبرته إيطاليا بمثابة شبه تسوية نهائية بمقتضاه يبدأ خط الحدود من مصر وليبيا من نقطة تقع إلى الشمال الغربي من السلوم تعرف بنقطة "بيكو بوانيت" وتدخل جغبوب ضمن الأراضي الليبية. (١١٥)

واعتبرته اقتراحاً بديلاً للمقترحات البريطانية قبلته بريطانيا بعد إدخال بعض التعديلات عليه عرف باتفاق ملنر شالويا (Milner-Scialoya)وأصرت إيطاليا عليه على أنه خط حدود نهائي بين طرابلس الغرب ومصر وحق من حقوقها القانونية وهو ما عبر عنه وزير الخارجية البريطانية آنذاك تشمبرلين (Chamberlain) إلى مجلس الوزراء البريطاني بخصوص محادثاته مع موسوليني أثناء اجتماعات عصبة الأمم في ٧ ديسمبر ١٩٢٤ م لقوله " أن موسوليني أكد له إذا فشلت إيطاليا في الحصول على موافقة الحكومة المصرية على اتفاقية ملنر شالويا فإنها ستحتل جغبوب بالقوة ".(١١٦)

وظلت عملية المفاوضات جارية بين كافة الأطراف بين رفض وقبول انتهت بتوقيع الاتفاقية في ٦ ديسمبر ١٩٢٥م والتي تنص على أن يبدأ خط الحدود من نقطة على شاطئ البحر المتوسط إلى الشمال الغربي من السلوم على بعد عشرة كم من بيكو بوانيت ثم يتجه جنوباً ماراً بسيدي عمر وبير الشقة وواحة حلفا بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو بأية نقطة تقل عن عشرة كيلو متر من مضيق المناسيب ووليمسى وكذلك تحديد جنسية السكان في منطقتي السلوم وواحة الجغبوب.(١١٧)

وتم إعداد تقرير لأعمال اللجنة المكلفة بهذا الأمر حيث تم عرضه على البرلمان المصرى والتصديق عليه في يونيو ١٩٣٢ م .

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من أن ترسيم الحدود بين مصر وليبيا كان من أهم الصراعات بين القوى الاستعمارية في المنطقة إلا أنه اعتمد على الجانب البشرى من حيث السكان القاطنين تلك الجهات وجنسية كل منهم وهو ما دفع تلك القوى إلى إثارة القلاقل فيما بين تلك القبائل من أجل إيجاد فرصة للتدخل في رسم تلك الحدود وهو ما تم إلقاء الضوء عليه من خلال توزيع القبائل للمنطقة قيد الدراسة ، كما كان للعامل الاقتصادي والمتمثل في وجود ثروات طبيعية تمتد عبر الحدود المشتركة بين الدولتين سبباً في تحديد الحدود الدولية على نحو يضمن الاستغلال العادل والمتكافئ لهذه الثروات وهو ما كانت القبائل تتنازع عليه بصفة مستمرة مما كان ذاته سبباً لقيام العديد من منازعات الحدود الدولية .

٢- تخطيط الحدود المصرية الليبية من ١٩٢٥ حتى الحرب العالمية الثانية :

لم تكتفي إيطاليا بما حصلت عليه في رسم الحدود المصرية بمقتضى اتفاق ١٩٢٥ من حيث تنازل مصر عن واحة جغبوب وإدخالها ضمن الأراضي الليبية بل اتجهت إلى الاستيلاء على جبل اركندة والعوينات عام ١٩٣٤ م.(١١٨)

مما تسبب من نزاع بين إيطاليا من ناحية وبريطانيا ومصر من ناحية ثانية والذي ترتب عليه تسوية النزاع بين الأطراف المعنية من خلال اتفاق ٢٥ يوليو ١٩٣٤ والذي تقرر بموجبه "أن يسير خط الحدود بين مصر وليبيا موافقاً لخط طول ٢٥ درجة شرقاً (عدا منطقة جغبوب) حيث يلتقي بخط عرض ٢٠ درجة شمالاً ثم يسير محاذيا لامتداد ذلك الخط حتى خط طول ٢٤ درجة شرقاً ثم يستأنف مسيره صوب الجنوب مع خط طول

٢٤ شرقاً حتى يلتقي بنهاية حدود منطقة النفوذ الفرنسية التي حددتها اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩ م أي عند خط عرض ١٩ درجة شمالاً. (١١٩)

وبذلك أصبح بناء على تلك التسوية جبل اركندة يقع بأكمله في نطاق الحدود الليبية بينما تقاسمت كل من ليبيا والسودان ومصر منطقة جبل العوينات. (١٢٠)

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية أخذ الحلفاء في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية بما فيها مستعمرة ليبيا ولذلك وجدت مصر في مؤتمر الصلح فرصة مناسبة للمطالبة بإدخال تعديلات على مسار خط الحدود بينها وبين ليبيا بما يضمن استرجاع الأراضي التي تم استقطاعها عن حدود مصر بموجب اتفاق ١٩٢٥ م وذلك وفقاً لتقبل المجتمع الدولي لفكرة إدخال بعض التعديلات على الحدود الدولية القائمة بصفة عامة وحدود المستعمرات الإيطالية بصفة خاصة وهو ما طالبت به فرنسا في مؤتمر الصلح بإعادة النظر في اتفاقيتي ١٩١٩ م، ١٩٣٥ م المعنيتين بتحديد مناطق النفوذ بينها وبين ايطاليا في إفريقيا لما شهدته تلك الاتفاقيات من توسع حدود ليبيا الإيطالية على حساب أراضي المستعمرات الفرنسية. (١٢١)

وأمام تلك العوامل الإيجابية التي هيأت لمصر الفرصة لعرض مطالبها بخصوص الحدود مع ليبيا في الوقت لم يكن ثمة تأثير يذكر في مواجهة تلك المطالب من جانب ليبيا بشأن قضية الحدود المصرية الليبية ويؤكد ذلك تصريح السيد محمد إدريس السنوسي في ١٠ يوليو ١٩٤٦ الذي وضح فيه تمسكه بواحة ليبيا في إشارة إلى ليبيا الموحدة "من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية" دون ما تحديد دقيق لخط الحدود بين مصر وليبيا. (١٢٢)

ونتيجة لذلك فإن مصر طالبت على لسان رئيس وفدها في مؤتمر الصلح في ٢١ أغسطس ١٩٤٦ باستعادة جغبوب وزحزحة خط الحدود في الجزء الشمالي منه إلى الغرب من برديا.

كما حرصت في مطالبها التي قدمتها لمؤتمر الصلح في ١١ نوفمبر ١٩٤٧ على ضرورة استقلال ليبيا مع التركيز في تلك المطالب باستعادة أركندة والعوينات وآبار سارة التي كانت ايطاليا قد احتلتها في غمار حركتها التوسعية دون ما سند قانوني في ذلك. (١٢٣)

وعندما عرضت القضية الليبية في الأمم المتحدة بشأن تحديد مصيرها أسقطت لجنة التحقيق الرباعية المطالب المصرية بتعديل الحدود وقد دفع هذا الأمر الحكومة المصرية ممثلة في ممثلها في الأمم المتحدة (كامل عبد الرحيم بك) بإعادة المطالبة بخصوص استعادة الجغبوب، كما طالب مندوب مصر في الأمم المتحدة الدكتور محمود فوزي في ١٨ أكتوبر ١٩٤٩ بإصرار مصر على تعديل الحدود بينها وبين ليبيا.

وفي ٨ فبراير ١٩٥٠ عرضت مصر في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة تعديل الحدود بينها وبين ليبيا واستندت في ذلك على ما تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بشأن تقرير مصير أرتريا مراعاة حقوق ومطالب أثيوبيا القائمة على أسس جغرافية وتاريخية واقتصادية بما فيها حقها الشرعي

في أن يكون لها منفذ على البحر وهو ما ينطوي على دلالة بالنسبة لإمكانية المطالبة من جانب مصر بإدخال تعديلات على حدودها مع ليبيا.
ورغم هذا واجهت مصر نفس الظروف والعوامل المتعلقة بالبيئة الدولية التي هيأت لها فرصة التقدم بمطالبها ،فهي أيضا التي حالت -إلى حد كبير وأساسي – دون تحقيق هذه المطالب .
أي أن العامل الأساسي وراء إخفاق مصر في استعادة المناطق المتنازع عليها يكمن في تنافس الدول الاستعمارية الكبرى وتعارض مصالحها بخصوص مناطق النفوذ في القارة الأفريقية بما في ذلك ليبيا بحدودها من جهات الشرق والغرب والجنوب إلى جانب تغير ميزان القوى في الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء وما صاحب ذلك من تطورات في البيئة الدولية.(١٢٤)

خامساً : أوجه الشبه والاختلاف بين الظروف التي ساهمت في رسم حدود مصر الشرقية والغربية :

من خلال ما تقدم يمكن أن نقف وقفة لرصد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في تلك الصراعات المحلية ، ومدى تأثيرها في تخطيط الحدود مع إبراز العوامل الخارجية التي دفعت بالتوجه نحو تحديد تلك الحدود ، وعقد الاتفاقيات بشأنها :

١- فمن ناحية الموقع تمثل المنطقتان محل الدراسة تشابها في وقوع كل منها في أقصى حدود مصر سواء من الجهة الشرقية أو الغربية وإن اختلفت معها دول الجوار فبينما نجد بلاد الشام (فلسطين الحالية) تشترك مع شبه جزيرة سيناء على طول خط الحدود ، نجد الأردن تشارك في الجهة المقابلة من سيناء إلى جانب شبه الجزيرة العربية بينما نجد صحراء مصر الغربية تشترك مع ليبيا في جوار على طول خط تلك الحدود إلى جانب تميز المنطقتين بالطابع الصحراوي .

٢- تتشابه المنطقتان في هجرة القبائل العربية إليها واستقرارها بها كما حدث بخصوص قبيلة الحويطات التي استقرت في سيناء على أثر ضغط الحركة الوهابية عليها وقبيلة أولاد علي في الصحراء الغربية نتيجة حروبها مع قبيلة الحرابي ، كما تتشابه المنطقتان في استقرار بعض القبائل البدوية بها منذ زمن بعيد كقبيلة السواركة في سيناء ،وقبيلة الجميعات في الحدود الغربية .

٣- هناك اختلاف في المنطقتين من حيث توزيع القبائل البدوية ، فبينما نجده في الحدود الشرقية متنوعا طبقا للطبيعة الجغرافية كما بينا في الأقسام الشمالية والوسطى والجنوبية ، نجده في الحدود الغربية يكاد يقتصر على قبيلة واحدة على طول خط الحدود وإن شاركتها بعض القبائل الأخرى كالجميعات والهنادي .

٤- تتشابه المنطقتان في دوافع الصراع القبلي سواء كان ذلك من جهة السلوك القبلي العام أو عملية الثأر التي وضحناها في ثنايا البحث ، فكثيرا ما دب

الخلاف على عمليات الرعي ، وأن اختلفت الحدود الشرقية فكانت عملية النزاع غالبا نتيجة السطو على القوافل التجارية المارة بين مصر وبلاد الشام ، أو على الحجاج أثناء مرور المحمل في موسم الحج ، كما شهدت المنطقتان عمليات سطو مسلح مثلما حدث بين قبيلتي البرصة في الحدود الغربية وقبيلة الترابين في الحدود الشرقية .

٥- تشابهت المنطقتان قيد الدراسة في التمسك بالعادات التي كانت سائدة فقد شهدت المنطق نوعاً من القلق والاضطراب نتيجة دافع الثأر ، مما أدى إلى هجرة العديد من القبائل أماكنها واستقرارها في أماكن أخرى بمصر ، مما انعكس على طبيعة تلك المناطق الاجتماعية والسياسية على حد سواء .

٦- تشابهت المناطق الحدودية لمصر (الشرقية – الغربية) في التوتر الذي ساد طول الحدود لفترة طويلة من الزمن نتيجة الصراع القبلي ، مما أدى إلى تدخل الحكومات في معظم الحيان لإعادة الهدوء والاستقرار .

٧- أوجدت الصراعات القبلية في المنطقتين توتراً بين الحكومة البريطانية التي كانت تسيطر على مصر منذ عام ١٨٨٢ والدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية والتي تسعى إلى إقامة المشاريع التي تثبت فيها تواجدها في سيناء في محاولة لعرقلة النفوذ البريطاني ، فنجدها قد شرعت في مد خط سكة حديد يصل من مدينة بئر السبع في حدود بلاد الشام (فلسطين الحالية) إلى القسيمة داخل حدود مصر الشرقية ، وذلك لربط الولايات العثمانية بعضها ببعض ، وهذا يمثل قلقاً للجانب البريطاني ، كما قامت بمد خط مياه من منطقة الشلالة (بئر السبع) حتى منطقة المغارة في وسط سيناء . وقد ساهمت الظروف الدولية التي كانت سائدة في المنطقة في تلك الفترة على زيادة التوتر فاستغلت تلك القوى الصراعات المحلية القائمة كأساس وبذلك فرضت نفسها على الساحة للأخذ بمبدأ تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وإعادة تخطيط حدود تلك المناطق . ففي الوقت الذي نجد فيه بريطانيا تقوم بدور المفاوض في رسم الحدود في المنطقتين نجد هناك قوى أجنبية كإيطاليا من جانب وألمانيا من جانب آخر تحاول كل منهما أن تنفذا إلى تلك المنطقة من خلال تلك الصراعات ، فإيطاليا كانت لها أطماع واضحة المعالم في ليبيا وجزء من الأراضي المصرية (واحة جغبوب) ، أما ألمانيا فكانت تسعى لكسب تأييد قبائل وعشائر بلاد الشام إلى جانب كسب تأييد الحكومة العثمانية لضمان عدم عرقلة هذه القبائل لإعداد الحملة التركية على مصر ، ففي رسالة وضحها السفير الألماني فننجهام Wangengeim أشار بضرورة " تقرب ألمانيا من زعماء الشرق العربي وكبار رجال العشائر في بلاد الشام عن طريق تقديم الهدايا والرشاوى ، وذلك لمنع هؤلاء الزعماء من عرقلة إعداد الحملة التركية على مصر كما حصل فننجهام على موافقة حكومته على استقبال زعماء تلك القبائل ، وإهدائهم باسم الإمبراطور مبالغ من المال متساوية مقابل تعهدهم بتأييد ألمانيا وتركيا في مناهضة الإنجليز[١٢٥] ،وهو ما يؤكد مدى صدق نظرية اللورد كرومر عندما اعتبر أن غارات البدو إنما هي

بتحريض من السلطات التركية في بنغازي ، وأنها ليست مشكلة صراع بين البدو الأتراك والبدو المصريين على أغنام وماشية أو آبار مياه، وهو ما دفعها إلى استغلاله بالضغط على الباب العالي في كلا المنطقتين لتخطيط الحدود. (١٢٦)

٨- تشابهت المنطقتان في الأسلوب الذي اعتمدت عليه كافة أطراف المنطقة لمحاولة الحصول على معلومات من الطرف الآخر ، وبيان ردود فعله من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام ، فنجد على حدود مصر الشرقية الحكومة التركية توعز لممثلها (مختار باشا) بنشر خبر في جريدة " الأهرام " المصرية مفاده أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل العقبة ، بينما في حدود مصر الغربية نجد الصحف الإيطالية تنشر في أكتوبر ١٩١١ م خبر مفاده أن القوات الإيطالية قامت باحتلال السلوم كما اعتمدت إيطاليا على استقاء المعلومات من خلال بث رجالها للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الطرف الآخر.

٩- بينت الدراسة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعتها كافة الأطراف المعنية في الصراع في المنطقة كان هدفها إرضاء دولة ما على حساب الغير كما حدث مع إيطاليا ، والدولة العثمانية التي حاولت بسط سلطانها ونفوذها في شبه جزيرة سيناء من خلال محاولاتها المتكررة في وجود نقاط مراقبة إلى جانب تحالفها مع ألمانيا.

١٠- اختلفت المنطقتان في أسلوب التفاوض الذي اتبع ، ففي الوقت الذي نجد فيه الحكومة المصرية إلى جانب بريطانيا اتخذت موقفاً متشدداً تجاه الدولة العثمانية في رسم الحدود على طول الحدود الشرقية وعدم التنازل عن أي جزء من الأرض مهما كانت مساحته – كما ظهر ذلك في تمركز قوات الهجانة المصرية في طابا وغيرها من المناطق ، وإجبارها على توقيع على اتفاقية الحدود في أكتوبر ١٩٠٦ م ، نجد في الحدود الغربية قد اختلفت تماماً فقد خضعت مصر للتهديد المستمر من الجانب البريطاني والإيطالي والذي كان له أثره المهم في التوقيع على اتفاقية رسم الحدود في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ م.

الخاتمة

أبرزت الدراسة عدة حقائق منها ما يلي :

١- أثرت الصراعات القبلية على هجرة القبائل من المناطق الحدودية بسبب عوامل الضغط التي تعرضت لها تلك القبائل من قبائل أخرى ، كهجرة قبيلة الحويطات التي استقرت على الحدود الشرقية لمصر وقبيلة أولاد على في حدود مصر الغربية .

٢- أبرزت الدراسة أن الصراعات القبلية لحدود مصر (الشرقية -الغربية) قد استغلتها القوى الأوربية لمصلحتها لتخطيط الحدود في محاولة لفرض سياسة الأمر الواقع على الحكومة المصرية وهو ما أبرزته الدراسة في الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة المصرية بهذا الشأن .

٣- بينت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمصر من خلال التطلعات الاستعمارية للسيطرة على هذا الموقع مستغلين تلك الصراعات المحلية كهدف لتحقيق أطماعها الاستعمارية والسيطرة على هذا الموقع الحيوي الهام ، وأبرزت الدراسة مدى رد الفعل البريطاني وتأثره من تلك الصراعات باعتبارها مصدراً مؤثراً على الحدود المصرية ، الأمر الذي يترتب عليه ردود فعل قوية من جانب دول أوربية أخرى (ألمانيا) للاتجاه نحو المنطقة ، مما دفع إلى الضغط على الجانب العثماني لتخطيط الحدود المصرية الشرقية والغربية على حد سواء .

٤- أظهرت الدراسة مدى استغلال القوى الدولية للصراعات القبلية في تحقيق أهدافها الاستعمارية ، فنجد مدى التفاهم القائم بين بريطانيا وإيطاليا من جهة وألمانيا والدولة العثمانية من جهة أخرى وهو ما انعكس على الخريطة السياسة لمصر وتوقيع اتفاقيات الحدود المصرية الشرقية والغربية .

٥- رصدت الدراسة أثر التزامن بين الغارات البدوية المستمرة على حدود مصر الشرقية والغربية وأطماع الدول الأوربية مما دفعها للأخذ بمبدأ ترسيم الحدود .

٦- أدت الصراعات بين القبائل البدوية في المناطق الحدودية ومحاولات تدخل أطراف أخرى في تلك الصراعات إلى تطور السلاح المصرى الحدودي ، حيث تم في أكتوبر عام ١٩١٦ إنشاء سلاح الهجانة المصرى ودوريات السيارات الخفيفة ، كما أنشأت إدارة أقسام الحدود عام ١٩١٧ والتي ساهمت في استقرار كافة مناطق الحدود في مصر من خلال عمليات الاستطلاع المستمرة على مدى ٢٤ ساعة وما زالت إلى يومنا هذا تمثل عنصراً مهماً من عناصر قواتنا المسلحة وتساهم في تأمين الحدود المصرية .

- وفى ضوء ما انتهت إليه الدراسة من تخطيط لحدود مصر الشرقية والغربية يرى الباحث في ضوء المتغيرات الحالية للمنطقة العربية :

- ضرورة توحيد القوى الداخلية في المواجهة لصد الأطماع الاستعمارية والصهيونية والتي تؤثر بشكل واضح على الخريطة السياسية للمنطقة العربية .

- العمل على التوعية الإعلامية والتوجيه المعنوي للمواطن بمعرفة قضاياه المصيرية والتي تشكل عاملاً رئيسياً في استقرار الجبهة الداخلية ومواجهتها للأخطار الخارجية وترسخ الانتماء للوطن .
- العمل على وضع تصور شامل لعمل عربي مشترك لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المنطقة العربية من خلال استغلال الاستعمار الأحداث الداخلية (الفتن والمنازعات) كعامل أساسي لتحقيق أهدافه الاستعمارية .
- السعي نحو توسيع قاعدة المعلومات والبيانات لما يتعرض له المجتمع من مخاطر والعمل على تقوية الروابط بين المواطنين لإبعاد شبح التغلغل الأجنبي .

الهوامش

١) ملحوظة: الحد فى اللغة نهاية الشىء و فى القانون الدولى الخط الفاصل بين أرض دولة و أخرى.
فوست : جغرافية الحدود : القواعد والسياسات التي تراعي في تعيينها (تعريب) محمد سيف نصر- مكتبة النهضة المصرية القاهرة -ط١ عام ١٩٧٢ م ص ٢٣ .

٢) محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية – دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية -الإسكندرية ١٩٦٧ م ص ١١٠ .

٣) جمال حمدان : أفريقيا الجديدة – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٠ م ص ٦ وما بعدها ، ٦١ وما بعدها ، ١٧٨ وما بعدها .

٤) ملحوظة : يلقب السواركة بأولاد الظروة (المرأة التي خالط الشيب سواد شعرها)، فقد قيل أن رجلين من ذرية عكاشة الصحابي (نصير – منصور) هاجرا من بلادهما ونزلا ضيفين على رجل من عرب بلي ، فرأى عنده بنتاً ظروة فتزوجها منصور ، أما نصير فكان متزوجاً من عرب قبيلته ثم جاء الأخوان إلى العريش .
راجع : عطية سالم : قبائل سيناء – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء – مؤتمر العريش من ١٣-١٦ أكتوبر ١٩٩٠ – القاهرة ١٩٩١ م ص ٥٦٩ .
و كذلك : توزيع القبائل فى سيناء شكل رقم (١).

٥) الأخوة : هو دخول قبيلة ضعفت بسبب الموت أو الحرب أو الهجرة وعجزت عن حماية نفسها من القبائل الأخرى ، تدخل في حمى قبيلة أخرى قوية تحميها وتدافع عنها نظير أجر معلوم .
راجع : محي الدين صابر ولويس مليكه : البداوة والبدو ، مفاهيم ومناهج مركز تنمية المجتمع ، ١٩٦٦ ، ص ١١ .

٦) محمد سالم أبو سمور : بلدي والأيام ، شمال سيناء – أنساب – تاريخ – مكان ، ١٩٩٢ م ص ٩٥ .

٧) أرض الجلد هي الأرض التي تصلح للزراعة والرعي ،أما أرض الدمث هي الأرض التي تقع في المنطقة الجبلية المرتفعة وتحدها المناطق الصالحة للزراعة .
راجع : عطية سالم : مرجع سابق ، ص ٥٦٩ .

٨) نعوم شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها ، مطبعة المعارف بمصر ، ١٩١٦ م ، ص ١١٥ .

٩) دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي ، تراجم ملخصات دفاتر ، دفتر ٣٧ ، وثيقة ١٦٨ صادرة في ١٨ صفر ١٢٥٢ هـ ، ٤ يونيه ١٨٣٦ م .

١٠) نيكوس كازا نتزكيس : رحلة إلى مصر – الوادي إلى سيناء- ترجمة محمد الظاهر ، سنية سمارة ، القاهرة ، ١٩٨٩ م ، ص ص ٨٩-١١٠ .

١١) دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي ، تراجم ملخصات دفاتر ، دفتر ٣٧ وثيقة ١٣٥ صادرة في ٣ جمادي الآخرة ١٣٢٤ هـ/ ٢٤ يوليو ١٩٠٦م.

١٢) نعوم شقير : مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

١٣) الحلف هو معاهدة دفاعية وهجومية يعقد بين قبيلتين أو أكثر ، أما القلد فهو معاهدة سليمة لمنع الحرب أو الغزو وحفظ السلام بين القبائل .
• دراسة ميدانية للباحث بين قبائل سيناء الشمالية والجنوبية .

١٤) دار الوثائق القومية : معية تركي ، دفتر ٢٧ وثيقة ٣٧٤ صادر الإفادات والأوامر الكريمة في ٩ ربيع الثاني ١٣٢٨ هـ/ ١٩ أبريل ١٩١٠م ، ص ١٨ .

١٥) محافظة شمال سيناء : مركز معلومات محافظة شمال سيناء ، ملف رقم ٢٢٨ يحتوي وثيقة ١٨ ص ١٢٤

١٦) أحمد لطفي السيد : قبائل العرب في مصر - القاهرة ١٩٢٥ م ص ٢٦٣ .

١٧) محافظة مطروح : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ملف ٢٥٦ وثيقة ١٦ ص ٣٥٣ .

• ملحوظة : هناك رأيان في سبب تلك التسمية ، الأول يقول : إن أولاد علي الأبيض سموا بذلك لأنهم كانوا يعيشون في الرمال البيضاء قرب الساحل أما أولاد علي الأحمر لأنهم كانوا يعيشون في الرمال الحمراء في عمق الصحراء ، والرأي الثاني أن جد أولاد علي تزوج من امرأتين إحداهما بيضاء وهي عربية وتدعى " سعدة " وأبناؤها أولاد علي الأبيض ، والثانية تدعى " عائشة " وكانت سمراء وأصلها من البربر وأبناؤها أولاد علي الأحمر .
راجع : محمد سليمان الطيب : موسوعة القبائل العربية - بحوث ميدانية وتاريخية - دار الفكر العربي - القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص. ص ٤١٥-٤٢٧ .

١٨) تنتشر قبيلة أولاد علي في أنحاء كثيرة من محافظات مصر كالبحيرة ، والغربية ، والدقهلية ، والمنوفية ، والشرقية ، وسيناء ، وسيوه ، وتعتبر محافظة مطروح مركزها الرئيسي .
راجع : فوزي رضوان العربي : نظام الحيازة في المجتمع البدوي-دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ م ص ٢٠٦ .

١٩) ترجع هجرة قبائل أولاد علي إلى مصر بسبب الحرب التي دارت بينهم وبين قبيلة العبيدات والتي نتج عنها مقتل عبد المولى الأبح ، واستنجدت قبيلة العبيدات بحاكم ليبيا محمد بك القره مانلي حاكم طرابلس الذي أرسل بدوره تجريدة انتصر فيها على أولاد علي وأجلاهم إلى مصر .
راجع : محمد الطيب الأشهب : برقة العربية بين الأمس واليوم - ثلاثة أجزاء - ج١ ، مطبعة الهواري ، ١٩٧٤ م ، ص ٦٥ .
وكذلك راجع : صلاح الدين أحمد هزاع : في صحراء مصر الغربية - قبائل لها تاريخ ، مطبعة مطروح ٢٠٠٢ م ، ص ٢٠ وما بعدها .

٢٠) دار الوثائق القومية : معية سنية عربي - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ٨١ ح

٥ وثيقة ٢٨٦ في ١٤ رمضان ١٢٦٨هـ/ ١ يوليو ١٨٥٢م، ص ٩٤٩.

٢١) عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٤ م ، ص ١٢٢ .

٢٢) المرجع السابق : ص ١٢١ .

٢٣) مكي الجميل : البدو والبداوة في البلاد العربية ـ مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ـ سرس الليان ، ١٩٦٢ م ، ص ١٢ .

٢٤) أ . بونيه : الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط ـ ترجمة راشد البراوي ، النهضة العربية-القاهرة ، ١٩٥٠ م ، ص ٣٧٤ .

٢٥) مكي الجميل : البدو والقبائل الرحالة ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٦ م ، ص ٤١ .

٢٦) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٢٧) Frank Henderson Stewart : Bedouin Boundaries in Central Sinai and the Southern . London . 1968) .p .116 .

٢٨) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر ـ القاهرة ، ١٩٧٤ م ، ص ١٦٧ .
المخاواة : أن تصبح فيه القبيلتان قبيلة واحدة بعد أخذ رأى القبيلة الأخرى لها ويكون ما للقبيلة ما على القبيلة الأخرى

٢٩) راجع :فؤاد حسين :شعبنا المجهول في سيناء ، القاهرة ، ١٩٩٦ م ، ص ٨٨ .

٣٠) Chaires w . Wilson : Sinai and the South (Jerusalem . 1968) . p . 11-

٣١) نعوم شقير : مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

٣٢) دار الوثائق القومية : تراجم ملخصات دفاتر ـدفتر ١ سجل قيد القرارات الصادرة ـقرار رقم ٣٥٧ في ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٢ هـ/ ٢٤ فبراير١٩٠٥م.

٣٣) دار الوثائق القومية : ديوان المعية السنية سجل ٢/١٨/١ ، سجل قيد القرارات الصادرة- قرار رقم ٣٣ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٢٨٣ هـ٢٤ أبريل ١٨٦٧م ، ص ٢٠٥ .

٣٤) دار الوثائق القومية : معية سنية ، تراجم ملخصات دفاتر ـ دفتر ٧٨ وثيقة ١٤٧ صادرة في ٩ رجب ١٣١٩ هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٠١م .

٣٥) دار الوثائق القومية معية تركي ـ دفتر ٦٢ وثيقة ٣٥٣ صادر فروع بتاريخ ٢صفر ١٣٢٠ هـ/ ١٠ مايو ١٩٠٢م.

٣٦) دار الوثائق القومية : معية سنية ـ تراجم ملخصات دفاتر ـ دفتر ١٣ وثيقة ١٦٩ صادرة في ١٧ جمادي الآخرة ١٣١٩ هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩٠١م.

٣٧) دار الوثائق القومية : معية سنية ـ سجل ٢.٢/٧/١ سجل قيد القرارات الصادرة قرار رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٥ محرم ١٣٢٤ هـ/ ١٠ مارس ١٩٠٦م .

٣٨) F. o.407/164 No.56 . from Bedouins sheikhs of Mamour to Mamour Markaz -Marssa Matrooh.3rd . February 1905 .

٣٩) Ibid .No .5 Consul Alvarez to the Marquees of Lansdowne Tripoli . 1st March-1905 .

(٤٠ Ibid no. 188 sir N .O'Connor to the Marquiees of Lansdowne Constationople 15 March 1905 .

(٤١ F.407/164 No ,8 Consul Fontana to sir Edward Grey Benghazi .20 March 1907

(٤٢ Ibid No.8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 20 March 1907-

(٤٣ F.O.407/170 No.153 Mr .Graham to Sir Edward Grey 1st September 1907

(٤٤ F. O 407/170 No.24 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907 –

(٤٥ دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ٧٨ ، وثيقة ١٤٩ أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية بئر السبع بتاريخ ٢ صفر ١٣٢٢ هـ/ ١٧ أبريل ١٩٠٤م .

(٤٦ دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ٧٨ ، وثيقة ١٦٣ أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية غزة بتاريخ ٢٢ رمضان ١٣٢٤ هـ/٨ نوفمبر ١٩٠٦م .

(٤٧ دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر- دفتر ٧٨- وثيقة ١٤٨ أمر كريم من مدير بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٤ هـ/ ٣ فبراير ١٩٠٧م.
ملحوظة : تسكن قبيلة العزازمة منطقة بئر السبع (فلسطين الحالية)- وجزء منها على الحدود المصرية بوسط سيناء - معايشة الباحث لتلك القبيلة .

(٤٨ FO 407/170 No.53 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907-

(٤٩ Ibid No .53 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907-

(٥٠ 50-Ibid No .66 Report by Mamour of Marssa Martoo to the Governor of Alexandria 2nd April 1907.

(٥١ F.o .407/170 No. 18 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey Cairo 7 March 1907

(٥٢ Ibid No .25 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 21 March 1907 .

(٥٣ تكون عادة الأخذ بالثأر بين الأفراد أو الأقارب حتى الجد الخامس ويعرف (بالخمس في القبيلة) ، وفي الثأر كل قتيل بقتيل ، وما يزيد على ذلك يحق له الدية أو الثأر ، ولا يجوز قتل الرجل النائم لأنه معدود من الأموات .
محافظة شمال سيناء : لجنة جمع التراث – القضاء العرفي في شمال سيناء - عام ٢٠٠٠ ص ١١٤ وما بعدها .

(٥٤ راجع الوثيقة : ملحق (٣) .

(٥٥ نعوم شقير : مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .

٥٦) فاطمة علم الدين عبد الواحد : حدود مصر الغربية -دراسة وثائقية -مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر -مصر النهضة -عدد ٤٩ القاهرة ١٩٩٤ - ص ٤٨ .

٥٧) F.o .407/170 No . 26 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907.

٥٨) 58-Ibid No . 8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 14 March 1907 .

٥٩) محسن محمد : سرقة واحة مصرية -كتاب اليوم -القاهرة ١٩٨٠

٦٠) F.o.407/170 No.53. Cromer to Grey . 8 March 1906

٦١) دار الوثائق القومية : معية سنية ، سجل رقم ٢/١٨/٥ ، سجل قيد القرارات قرار رقم ٣٥٧ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٣ هـ/ ١٤ فبراير ١٩٠٦م .

٦٢) دار الوثائق القومية : معية سنية ، سجل رقم ٢/١٨/٥ ، سجل قيد القرارات قرار رقم ٣٥٨ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٣ هـ/ ١٤ فبراير ١٩٠٦م .

٦٣) راجع نص الوثيقة في الملاحق – ملحق ( ).

٦٤) F.o .407/170 No.53. Cromer to Grey .30 May 1905

٦٥) يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا – دراسة وثائقية ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ص ٦٥ .
راجع: خريطة شكل (٢) التى تبين حدود مصر الشرقية لحكام مصر من ١٨٠٥-١٨٦٦م.

٦٦) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص .ص ٥٩٠ -٥٩١ .

٦٧) يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ م ، ص ٧٨ .

٦٨) المرجع السابق ، ص ٧٠ وكذلك جريدة المقطم : في ٣مارس ١٩٠٦ ص٢

٦٩) المصدر السابق : نفس الصفحة .

٧٠) حول مسألة التحكيم الدولي راجع : يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر – ص٣٠٣ وما بعدها .

٧١) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن - جزءان-ج٢(١٩٠٣ -١٩١٤ م) -القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٥٨ .

٧٢) No .21. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905

٧٣) F.O. 407/170 No .8. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 13 November 1904 .

٧٤) Ibid No .21 The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905

٧٥) F.O. 407/170 No .26. the Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 12 February 1905

٧٦) Ibid No .25. The Earl Cromer to Sir Edward Grey .Cairo

21 March .1907 .

(٧٧ Ibid no .26. the earl cromer to sir Edward grey .26 March .1907 .

(٧٨ F.o. 407 /170 No .56 . Mr . Graham to Sir Edward grey .1st September . 1907

(٧٩ Ibid . the Marqiss Di San Guiliano to sir Edward Grey . Rome 12 June . 1907

(٨٠ Ibid No .96 Sir Edward Grey to Mr . Desgarz Foreing Office . 18 July 1907

(٨١ Ibid No . 82 . The Marquiss Di San Guiliaon to Sir Edward Grey . 28 May . 1907

(٨٢ جريدة المقطم : في .

(٨٣ يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٨٤ عز الدين فوده : الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بلفور – القاهرة – مجلة معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – العدد الأول – مارس ١٩٦٩ ص ١٠٢ ـ ١٠٦ .

(٨٥ جريدة المقطم :في ٨فبراير ١٩٠٦ م ص٢
كذلك : راجع الخريطة شكل ٣ التى تبين التعديلات التى أدخلتها الدولة العثمانية على حدود مصر الشرقية.

(٨٦ عطية حسين أفندي : الحدود الشرقية لمصر – بحث مقدم إلى ندوة الحدود الدولية لمصر – مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة من٦-٧مارس ١٩٩١ ص ٣٥

(٨٧ نعوم شقير : مرجع سابق ص ٢٠٧ .

(٨٨ جريدة المقطم : في ١٣ فبراير ١٩٠٦ ص٢ .

(٨٩ _____ : في ١٧ فبراير ١٩٠٦ ص٢ .

(٩٠ نعوم شقير : مرجع سابق ص ١١٠ .

(٩١ جريدة المقطم : في ٢٨ أبريل ١٩٠٦ ص ١.

(٩٢ جريدة اللواء : عدد ٢٠٢١ في ٧ مايو ١٩٠٦ ص٣.

(٩٣ جريدة المقطم : في ١٥ فبراير ١٩٠٦ ص٣ .

(٩٤ _____ :في ١٣ فبراير ١٩٠٦ ص٢ .

(٩٥ _____ : ١٧ فبراير ١٩٠٦ ص٢.

(٩٦ _____ : ١٨ فبراير ١٩٠٦ ص٢ .

(٩٧ _____ : ١٣ مايو ١٩٠٦ ص٢.

(٩٨ _____ : ٧مايو ١٩٠٦ ص٢

(٩٩ _____ : ٥أبريل ١٩٠٦ ص١.

(١٠ _____ : ٦أبريل ١٩٠٦ ص١.

(١٠) _____: ١٢ مايو ١٩٠٦ ص٢.
(١٠) _____: ١٤ مايو ١٩٠٦ ص٢ .
(١٠) خيرية قاسمية : قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى – مجلة شئون فلسطينية- عدد ٥ –بيروت-مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – نوفمبر ١٩٧١ م ص ٦٥ .
راجع: الخريطة شكل رقم (٤) خريطة ترسيم الحدود المصرية عام ١٩٠٦م.
(١٠) محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة – القاهرة – ط١- ١٩٧٥ م ص ١٦٠
(١٠) محمد متولي موسى : الحدود الغربية لمصر – مطبعة جامعة فؤاد الأول – القاهرة ١٩٤٩ م- ص ١٦٤ .
(١٠) المرجع السابق : نفس الصفحة .
(١٠) F.o.4071171 Sir Edward Grey to The Marguis Di San Guiliano .23 August 1907
(١٠) Memara Dum by Margmis Di San Guiliano . 27 December 1907
(١٠) Gbid Sir Edward Grey to Marguis Di San Guiliano. 27 December 1907
(١١) فاطمة علم الدين عبد الواحد : حدود مصر الغربية – دراسة وثائقية – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – مصر النهضة عدد ٤٩ – القاهرة ١٩٩٤ م ص ٧٢ .
(١١) المرجع السابق : ص ٧٣ .
(١١) محمد متولي موسى : مرجع سابق ص ١٩٠ .
(١١) المرجع السابق :- ا-ج
(١١) مجلس رئاسة الوزراء : مضبطة محاضر مجلس الشيوخ – دورا لانعقاد العادي الثامن- ١٧ ديسمبر ١٩٣١ -٧يوليو ١٩٣٢ ص .ص ٣٣٣-٣٣٤ .
(١١) محسن محمد : سرقة واحة مصرية (بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية – كتاب اليوم – أخبار اليوم – القاهرة ١٩٨٠ ص ٦٣ .
(١١) السيد محمد السيد عمر : مفاوضات الحدود في أفريقيا العربية – مع التمثيل خاصة بحدود بلاد شرق أفريقيا رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٨١ م- ص ٧ .
(١١) المرجع السابق: ص ٣٣١ .
(١١) محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة – مرجع سابق ص ١٩٩ .
(١١) محمد متولي مرسي : مرجع سابق ص .ص ١-٣ .
(١٢) راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى – القاهرة ١٩٧٢ م ص ١٢٢ وما بعدها
(١٢) السيد عمر : المرجع السابق- ص ٣٣٥ .
(١٢) محمد فؤاد شكري : المرجع السابق- ص .ص ٣٥-٤٤ .

(١٢١) جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافية السياسية – القاهرة ١٩٧٣ م ص ٧١ وما بعدها .
وكذلك : أحمد إبراهيم رزقانه : محاضرات في جغرافية المملكة الليبية – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٤ م- ص ٥ وما بعدها .

(١٢٢) جريدة المقطم : ١٩ أبريل ١٩٠٦ ص٢.

(١٢٣) _____ :٧مايو ١٩١١ ص٢.

مكتبة البحث:-

أولاً : الوثائق الغير منشورة :

(أ) الوثائق العربية:

١- أوامر معية تركى:

-دار الوثائق القومية معية تركي - دفتر ٦٢ وثيقة ٣٥٣ صادر فروع بتاريخ ٢صفر ١٣٢٠ هـ/ ١٠ مايو ١٩٠٢م.

-دار الوثائق القومية : معية تركي ، دفتر ٢٧ وثيقة ٣٧٤ صادر الإفادات والأوامر الكريمة في ٩ ربيع الثاني ١٣٢٨ هـ/ ١٩ أبريل ١٩١٠م .

٢- أوامر معية سنية عربى:

- دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي ، تراجم ملخصات دفاتر ، دفتر ٣٧ ، وثيقة ١٦٨ صادرة في ١٨ صفر ١٢٥٢ هـ ، ٤ يونيه ١٨٣٦ م .
- دار الوثائق القومية : ديوان المعية السنية سجل ٢/١٨/١ ، سجل قيد القرارات الصادرة- قرار رقم ٣٣ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٢٨٣ هـ٢٤ أبريل ١٨٦٧م.
- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ١٣ وثيقة ١٦٩ صادرة في ١٧ جمادي الآخرة ١٣١٩ هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩٠١م.
- دار الوثائق القومية : معية سنية ، تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ٧٨ وثيقة ١٤٧ صادرة في ٩ رجب ١٣١٩ هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٠١م .
- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ٧٨ ، وثيقة ١٤٩ أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قانمقامية بئر السبع بتاريخ ٢ صفر ١٣٢٢ هـ/ ١٧ أبريل ١٩٠٤م .
- دار الوثائق القومية : تراجم ملخصات دفاتر -دفتر ١ سجل قيد القرارات الصادرة -قرار رقم ٣٥٧ في ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٢ هـ/ ٢٤ فبراير١٩٠٥م.
- دار الوثائق القومية : معية سنية ، سجل رقم ٢/١٨/٥ ، سجل قيد القرارات قرار رقم ٣٥٨ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٣ هـ/ ١٤ فبراير ١٩٠٦م .
- دار الوثائق القومية : معية سنية ، سجل رقم ٢/١٨/٥ ، سجل قيد القرارات قرار رقم ٣٥٧ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٣ هـ/ ١٤ فبراير ١٩٠٦م .

- دار الوثائق القومية : معية سنية - سجل ٢٢/٧/١ سجل قيد القرارات الصادرة قرار رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٥ محرم ١٣٢٤ هـ/ ١٠ مارس ١٩٠٦م.
- دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي ، تراجم ملخصات دفاتر ، دفتر ٣٧ وثيقة ١٣٥ صادرة في ٣ جمادي الآخرة ١٣٢٤ هـ/ ٢٤ يوليو ١٩٠٦م.
- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر- دفتر ٧٨- وثيقة ١٤٨ أمر كريم من مدير بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٤ هـ/ ٣ فبراير ١٩٠٧م.
- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر ٧٨ ، وثيقة ١٦٣ أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية غزة بتاريخ ٢٢ رمضان ١٣٢٤ هـ/٨ نوفمبر ١٩٠٦م .
- دار الوثائق القومية : معية سنية عربي – تراجم ملخصات دفاتر – دفتر ٨١ ح ٥ وثيقة ٢٨٦ في ١٤ رمضان ١٢٦٨هـ/ ١ يوليو ١٨٥٢م.

٢- محاضر رئاسة مجلس الوزراء :

- مجلس رئاسة الوزراء : مضبطة محاضر مجلس الشيوخ – دورا لانعقاد العادي الثامن- ١٧ ديسمبر ١٩٣١ -٧يوليو ١٩٣٢م.

(ب) الوثائق الأجنبية:

-F.O. 407/170 The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905.

-F.O. 407/170 No .8. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 13 November 1904.

- F.O No .21. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905.

- F. o.407/164 No.56 . from Bedouins sheikhs of Mamour to Mamour Markaz -Marssa Matrooh.3rd . February 1905 .

- F.O. 407/170 No .26. the Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 12 February 1905.

- F.o .407/170 No.53. Cromer to Grey .30 May 1905 . -

Ibid No . 82 . The Marquiss Di San Guiliaon to Sir Edward Grey . 28 May . 1907

- F.o .407/170 No. 18 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey Cairo 7 March 1907.

- Ibid No . 8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 14 March 1907 .

- F.O 407/164 No .8 Consul Fontana to sir Edward Grey Benghazi .20 March 1907
- F.O No.8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 20 March 1907
- F.O No .25. The Earl Cromer to Sir Edward Grey .Cairo 21 March .1907 .
- F.O No .25 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 21 March 1907 .
- F. O 407/170 No.24 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907 –
- F.O no .26. the earl cromer to sir Edward grey .26 March .1907 .
- F.O No .66 Report by Mamour of Marssa Martoo to the Governor of Alexandria 2nd April 1907.
- F.O No .96 Sir Edward Grey to Mr . Desgarz Foreing Office . -18 July 1907.
- F.O . the Marqiss Di San Guiliano to sir Edward Grey . Rome 12 June . 1907.

F.o.4071171 Sir Edward Grey to The Marguis Di San Guiliano -.23 August 1907 .

- F.O.407/170 No.153 Mr .Graham to Sir Edward Grey 1st September 1907.

-Memara Dum by Margmis Di San Guiliano . 27 December 1907. .

-Gbid Sir Edward Grey to Marguis Di San Guiliano. 27 December 1907.

ثانياً : الدوريات:

١ – جريدة الأهرام :

- عدد ١٠٤٨٤ فى ١٤ مايو ١٩٢٣م.
- عدد ١٤٠٧٥ فى ٢٥ مايو ١٩٢٣م.

٢ – جريدة المقطم:

٨ فبراير ١٩٠٦ – ١٣ فبراير ١٩٠٦- ١٥ فبراير ١٩٠٦ – ١٧ فبراير ١٩٠٦- ١٨ فبراير ١٩٠٦-١٥ أبريل ١٩٠٦

٦ أبريل ١٩٠٦- ١٩ أبريل ١٩٠٦ – ٢٨ أبريل ١٩٠٦- ٧ مايو ١٩٠٦- ١٢ مايو ١٩٠٦ – ١٣ مايو ١٩٠٦ – ١٤ مايو ١٩٠٦

٣- جريدة اللواء: عدد ٢٠٢١ فى ٧ مايو ١٩٠٦م.

ثالثاً : المراجع العربية:

- أ . بونيه : الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط - ترجمة راشد البراوي ، النهضة العربية-القاهرة ، ١٩٥٠ م.
- أحمد إبراهيم رزقانه : محاضرات في جغرافية المملكة الليبية – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٤ م.
- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن - جزءان-ج٢(١٩٠٣ -١٩١٤ م) -القاهرة ١٩٣٦.
- أحمد لطفي السيد : قبائل العرب في مصر - القاهرة ١٩٢٥ م .
- جمال حمدان : أفريقيا الجديدة – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٠ م.
- جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافية السياسية – القاهرة ١٩٧٣ م.
- خيرية قاسمية : قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى – مجلة شئون فلسطينية- عدد ٥ –بيروت-مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – نوفمبر ١٩٧١م.
- راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى – القاهرة ١٩٧٢ م.
- صلاح الدين أحمد هزاع : في صحراء مصر الغربية – قبائل لها تاريخ ، مطبعة مطروح ٢٠٠٢ م.
- عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٤ م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر - القاهرة ، ١٩٧٤ م.
- عز الدين فوده : الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بلفور – القاهرة – مجلة معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – العدد الأول – مارس ١٩٦٩.
- عطية حسين أفندي : الحدود الشرقية لمصر – بحث مقدم إلى ندوة الحدود الدولية لمصر – مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة من٦-٧مارس ١٩٩١.
- عطية سالم : قبائل سيناء – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء – مؤتمر العريش من ١٣-١٦ أكتوبر ١٩٩٠ – القاهرة ١٩٩١ م.
- فاطمة علم الدين عبد الواحد : حدود مصر الغربية -دراسة وثائقية -مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر -مصر النهضة -عدد ٤٩ القاهرة ١٩٩٤.
- فوزي رضوان العربي : نظام الحيازة في المجتمع البدوي-دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ م.
- فؤاد حسين :شعبنا المجهول في سيناء ، القاهرة ، ١٩٩٦ م.

- فوست : جغرافية الحدود : القواعد والسياسات التي تراعي في تعيينها (تعريب) محمد سيف نصر- مكتبة النهضة المصرية القاهرة -ط١ عام ١٩٧٢ م.
- لجنة جمع التراث – القضاء العرفي في شمال سيناء -عام ٢٠٠٠م.
- محسن محمد : سرقة واحة مصرية -كتاب اليوم –القاهرة ١٩٨٠ م.
- محمد الطيب الأشهب : برقة العربية بين الأمس واليوم - ثلاثة أجزاء - ج١ ، مطبعة الهواري ، ١٩٧٤ م .
- محمد سالم أبو سمور : بلدي والأيام ، شمال سيناء – أنساب – تاريخ – مكان ، ١٩٩٢ م.
- محمد سليمان الطيب : موسوعة القبائل العربية – بحوث ميدانية وتاريخية - دار الفكر العربي- القاهرة ، ١٩٩٣ م .
- محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية – دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسي–الإسكندرية ١٩٦٧ م
- محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة – القاهرة – ط١- ١٩٧٥ م.
- متولي موسى : الحدود الغربية لمصر – مطبعة جامعة فؤاد الأول – القاهرة ١٩٤٩ م.
- محي الدين صابر ولويس مليكه : البداوة والبدو ، مفاهيم ومناهج مركز تنمية المجتمع ، ١٩٦٦ م.
- مكي الجميل : البدو والقبائل الرحالة ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٦ م.
- مكي الجميل : البدو والبداوة في البلاد الغربية - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي - سرس الليان ، ١٩٦٢ م
- نعوم شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها ، مطبعة المعارف بمصر ، ١٩١٦ م.
- نيكوس كازا نتزكيس : رحلة إلى مصر – الوادي إلى سيناء- ترجمة محمد الظاهر ، سنية سمارة ، القاهرة ، ١٩٨٩ م.
- يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ م
- يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا – دراسة وثائقية ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة للكتاب .

رابعاً : المراجع الأجنبية:

- Chaires w . Wilson : Sinai and the South (Jerusalem . 1968)
- Frank Henderson Stewart : Bedouin Boundaries in Central Sinai and the Southern . London . 1968

خامسا: الرسائل العلمية:

- السيد محمد السيد عمر : مفاوضات الحدود في أفريقيا العربية – مع التمثيل خاصة بحدود بلاد شرق أفريقيا رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٨١ م.

الملاحق:

١- وثيقة تبين الصلح بين أطراف النزاع بين المدعو على و أخيه عليان و بين راشد بن مسعود حول حادث قتل و تحديد دية القتيل.

٢- وثيقة صادرة من ديوان قلعة العريش في نصف ربيع الأخر ١٣٢٢هـ تقضى بتناول عائلة سليمان فوزى وأخيه خليل عن كافة الحقوق مع استمرار علاقاتهم مع الأطراف الأخرى.

٣- وثيقة تبين أوامر الجناب العالى لسنة ١٣٢٣هـ بشأن ضرورة الحفاظ على ممتلكات الدير و قساوسته ورهبانه على أثر اعتداء قبيلة أولاد سعيد على أحد القساوسة.

٤- وثيقة صادرة فى ١٣ رجب ١٣٢٣هـ من ديوان قلعة العريش تحمل تحذيراً لكافة الأطراف المتنازعة بضرورة امتثالها بالطاعة و الهدوء للمشايخ و العربان.

٥- صورة تلغراف الإرادة السنية إلى الخديوى عباس باشا حلمى الثانى فى ٨ أبريل ١٨٩٢م.

٦- بشأن كتاب السير افلن بارنج (اللورد كرومر) إلى تجران باشا ناظر الخارجية فى ١١ أبريل ١٨٩٢م.

٧- بشأن خطاب تجران باشا إلى اللورد كرومر فى ١٣ أبريل ١٨٩٢م

٨- بشأن الموقف الألماني في مسألة أزمة الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

٩- بشأن حدود مصر الدولية من الجهة الشرقية برفح.

١٠- بشأن إزالة العمودان الموجودان على الحدود المصرية الشرقية برفح.

١١- بشأن موقف الصحافة المصرية-المقطم- من قضية حدود مصر الشرقية فى ٧ مايو١٩٠٦م

١٢- بشأن موقف ألمانيا من الخلاف الواقع بين تركيا و بريطانيا بسبب شبه جزيرة سيناء.

١٣- بشأن الرأى العام المصرى من قضية الحدود الشرقية فى ١٢ مايو ١٩٠٦م .

١٤- بشأن موقف الصحافة المصرية – الأهرام- من حدود مصر الغربية.

١٥- المواد التي تنظم الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للحدود بين البلدين بشأن الاتفاق المصرى الايطالي في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ م.

الأشكال:

١- خريطة تبين توزيع القبائل فى سيناء.

٢- خريطة تبين الحدود المصرية فى الفترة من ١٨٠٥ – ١٨٦٦م.

٣- خريطة تبين موقف الدولة العثمانية من الحدود الشرقية لمصر.

٤- خريطة تبين حدود مصر الشرقية طبقاً لترسيم الحدود ١٩٠٦م.

ملحق رقم (١)

وثيقة تبين الصلح بين أطراف النزاع بين المدعو على و أخيه عليان و بين راشد بن مسعود حول حادث قتل و تحديد دية القتيل .

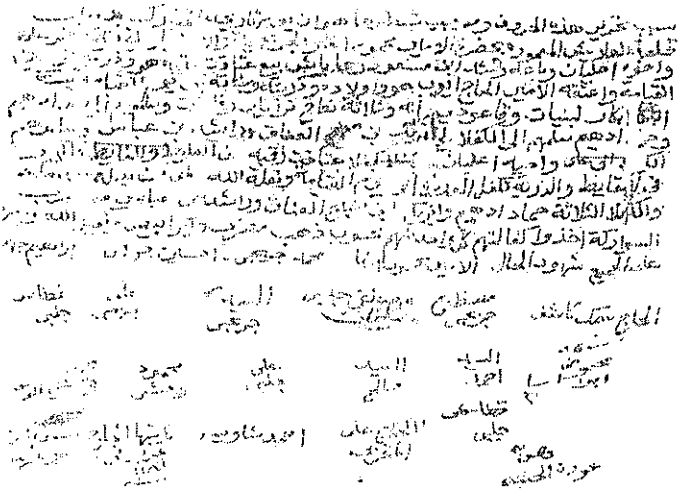

المصدر : الأوراق الشخصية للشيخ / عبد الشافى كريم عبد الشافى عمدة العريش و قاضى القضاة.

ملحق رقم (٢)

وثيقة صادرة من ديوان قلعة العريش في نصف ربيع الآخر ١٣٢٢هـ تقضي بتنازل عائلة سليمان فوزي وأولاده وأخيه خليل عن كافة الحقوق مع استمرار علاقاتهم مع كافة الأطراف

المصدر : الأوراق الشخصية للشيخ حمدي يعقوب من أعيان مدينة العريش وعمدة قبيلة أولاد سليمان - محفوظة بمكتبته الشخصية

ملحق رقم (٣)
وثيقة تبين أوامر الجناب العالى لسنة ١٣٢٣ هـ بشأن ضرورة الحفاظ على ممتلكات الدير و قساوسته ورهبانه على أثر اعتداء قبيلة أولاد سعيد على أحد القساوسة.

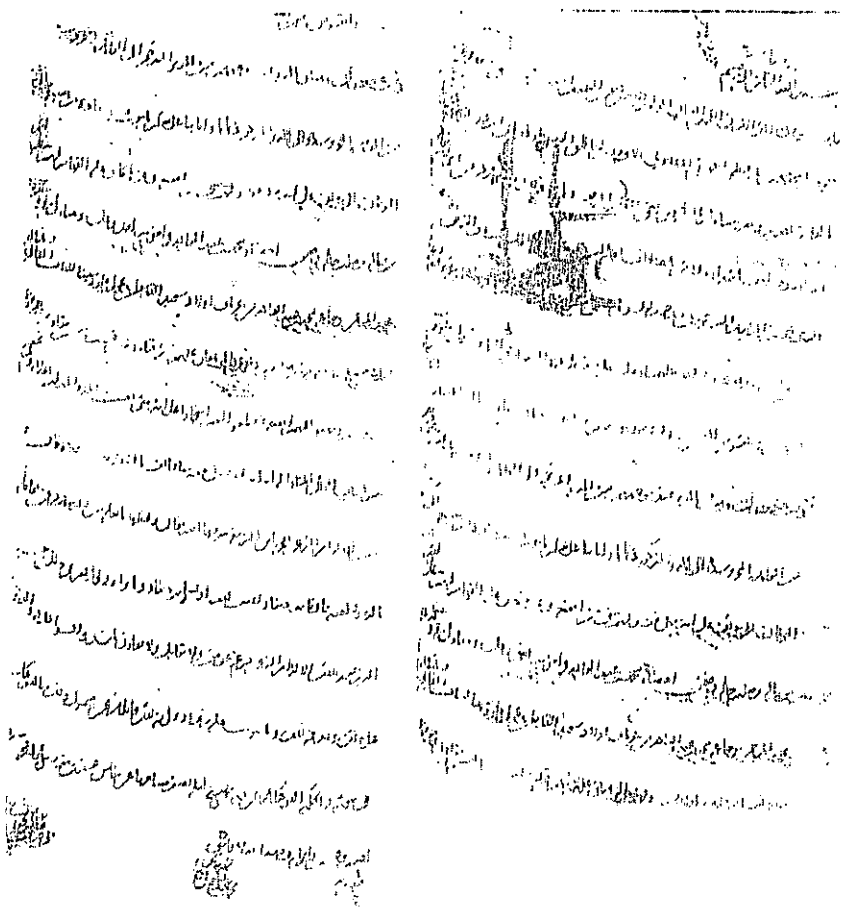

المصدر : مكتبة دير سانت كاترين ـ ملف رقم ٥٢ / ٦/٣ رقم ١٣ ص ٨٦٨.

ملحق رقم (٤)

وثيقة صادرة في ١٣ رجب ١٣٢٣هـ من ديوان قلعة العريش تحمل تحذيرا لكافة الأطراف المتنازعة وضرورة امتثالها للطاعة والهدوء للمشايخ والعربان

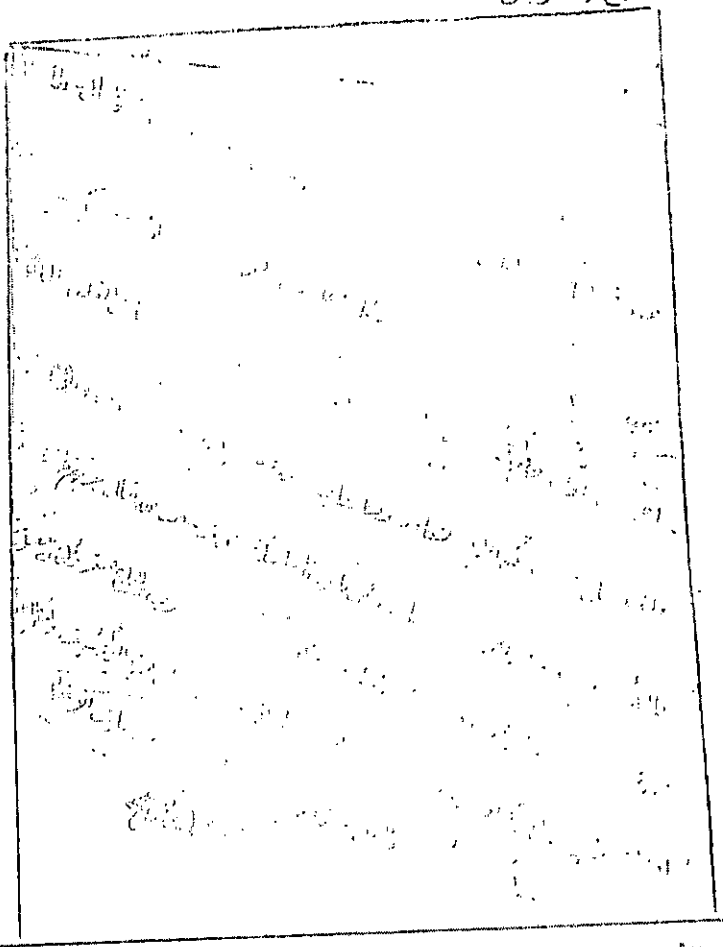

المصدر : الأوراق الشخصية للشيخ عبد الشافي كريم عبد الشافي شيخ مشايخ سيناء وقاضي القضاة - وثائق محفوظة في مكتبة عائلته .

ملحق رقم (٥)

صورة تلغراف الإرادة السنية إلى الخديوى عباس باشا حلمى الثانى فى ٨ أبريل ١٨٩٢م.

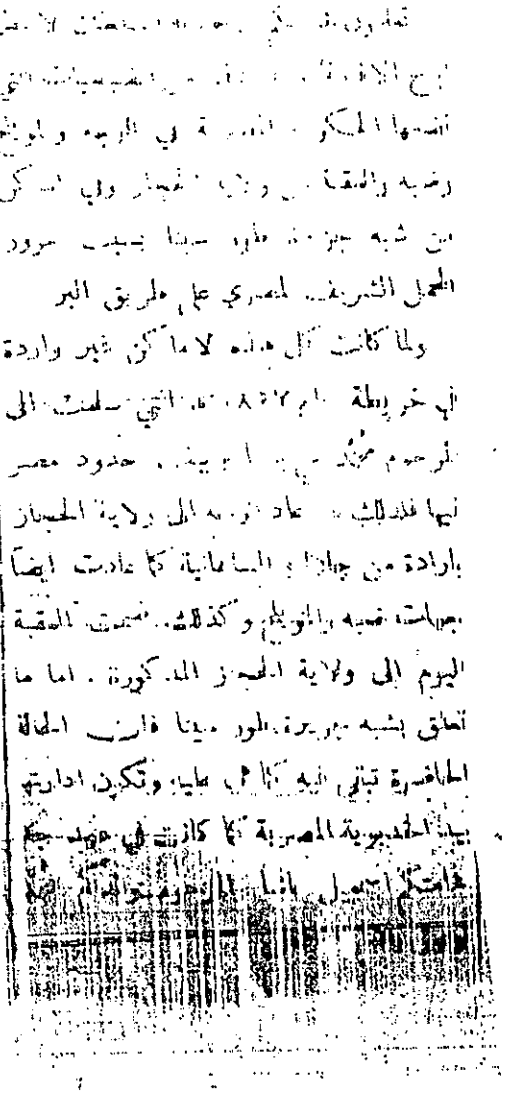

المصدر : جريدة المقطم: فى ٣ مايو ١٩٠٦ ص ١.

ملحق رقم (٦)

بشأن كتاب السير افلن بارنج (اللورد كرومر) إلى تجران باشا ناظر الخارجية فى ١١ أبريل ١٨٩٢م.

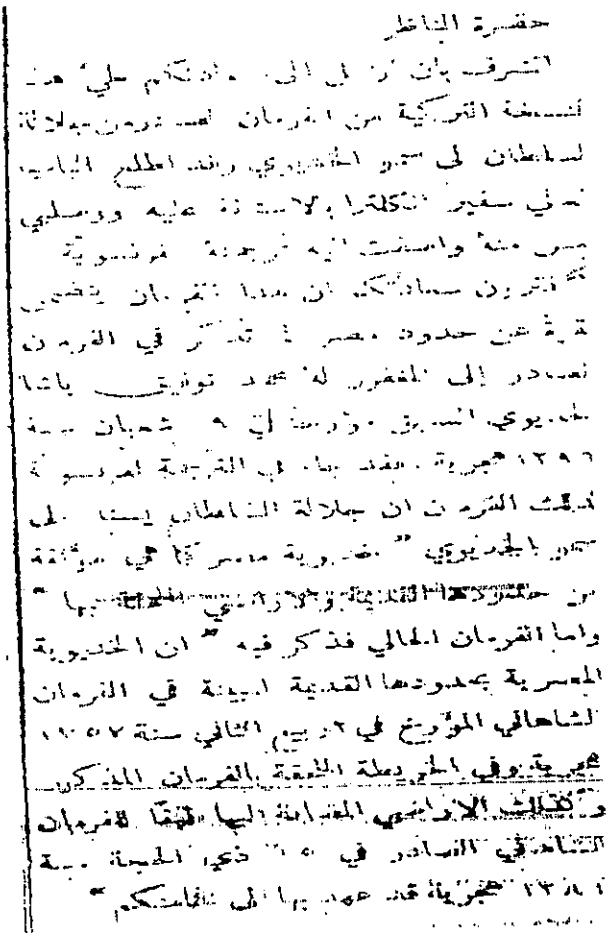

حضرة الناظر

تشرف بان ارسل الى ... تكلم علي هذه النسخة التركية من الفرمان الصادر من جلالة السلطان لى شهر الخديوي وقد اطلع الباب العالي سفير انكلترا بالاستانة عليه ووصلني صورة منه واستنتج انه ترجمة مرضية تكرون سعادتكم ان هذا الفرمان يقضي بزيادة عن حدود مصر التي تذكر في الفرمان الصادر إلى المغفور له محمد توفيق باشا الخديوي السابق مؤرخ في ٩ شعبان سنة ١٢٩٦ هجرية . فقد جاء في الترجمة المرسولة لدينا ان الفرمان ان جلالة السلطان يسبغ على حضرة الخديوي " ضمن حدود مصر كما هي معروفة من حدودها القديمة وولايات [illegible] " واما الفرمان العالي فذكر فيه " ان الخديوية المصرية بحدودها القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني المؤرخ في ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ هجرية وفي الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور وكتالوك الاراضي المضافة اليها وفقا للفرمان الشاهاني الصادر في ٨ ذي الحجة سنة ١٣١٨ هجرية قد عهد بها الى عنايتكم "

المصدر : جريدة المقطم: فى ٣ مايو ١٩٠٦ م ص١

ملحق رقم (٧)

بشأن خطاب تجران باشا إلى اللورد كرومر فى ١٣ أبريل ١٨٩٢م

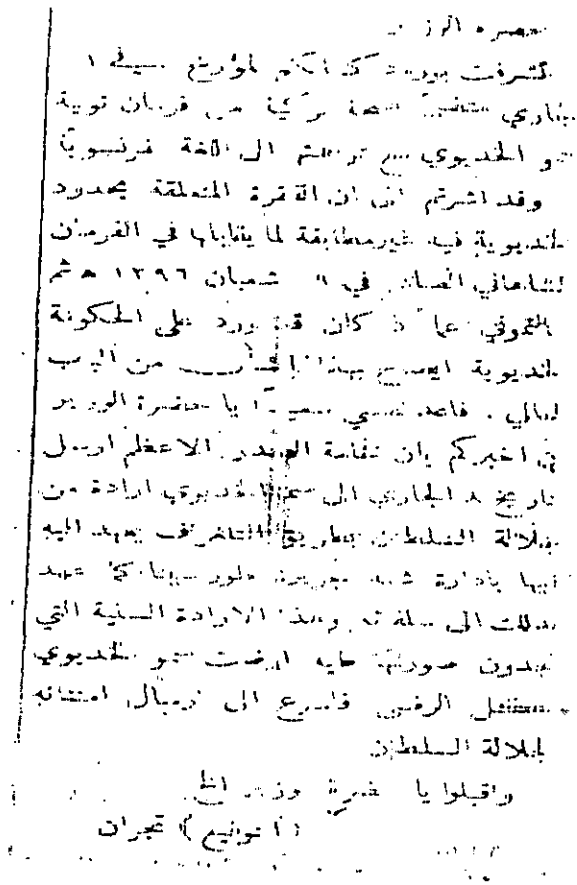

المصدر : جريدة المقطم: فى ٣ مايو ١٩٠٦م

ملحق رقم (٨)

بشأن الموقف الألماني في مسألة أزمة الحدود بين مصر والدولة العثمانية

كانت رسالة ألمانية قد وردت للعريش وورد في هذه الرسالة من الهمة العظيمة التي أظهرتها الرسالة فلعلها همة غايتها علمية أو تجارية والظاهر أن الجنود العثمانية لم تترك الأعمدة الرخامية المنصوبة على الحدود المصرية إلا لكي يقرأ رجال الرسالة الكتابة المنقوشة عليها ويتحققوا أنها باللغة العربية أو بالهيروغليفية .

المصدر :جريدة المقطم : في ٢٧ أبريل ١٩٠٦ م ص ٢

ملحق رقم (٩)

بشأن حدود مصر الدولية من الجهة الشرقية برفح

إن نقطة رفح الواقعة على ساحل البحر المتوسط تبعد عن العريش أربعة وأربعين كم وهى الحد الفاصل بين أراضى الحكومة المصرية وأراضى الحكومة العثمانية .
وأن النقطة الأثرية عمودان من الرخام مركوزان منذ زمان قديم ومغروزان في الأرض إلى عمق بعيد ويعلو كل منهما عليها خمسة أمتار وهما منصوبان أحدهما مقابل الآخر وبالقرب منهما شجرة سدر يدل منظرها على قدم عهدها وعلى مسافة قصيرة منهما تل أثرى قديم كثيراً ما كانت العرب تجد فيه قطعاً من النقود الذهبية القديمة .
ولما شرف سمو الخديوي المعظم نقطة رفح نقش على العمود المصرى منها اسم سموه الكريم وتاريخ تشريفه في ١٠ شوال سنة ١٣١٦ هـ مع عبارات توافق ذلك المقام الرفيع .

المصدر : جريدة المقطم في ٢٨ أبريل ١٩٠٦ م ص١.

ملحق رقم (١٠)

بشأن إزالة العمودان الموجودان على الحدود المصرية الشرقية برفح

أن الدولة العثمانية أزالت عمودي الحدود من مكانهما وسترتهما بالخيام مدة ثلاثة أيام وكانوا قبل ذلك قد احضروا أشخاصاً وأدوات مثل مناشير حديدية وقواطيع وغيرها لنشر العمودين فنشروهما داخل الخيم خفية عن الناس ومنعت كل أحد من الدنو إلى ذلك المكان أو المرور في تلك المدة لئلا يعلم ما تفعل .

المصدر : جريدة المقطم : في ٧ مايو ١٩٠٦ م ص ٢

ملحق رقم (١١)

بشأن موقف الصحافة المصرية-المقطم- من قضية حدود مصر الشرقية فى ٧ مايو١٩٠٦م

مسألة الحدود بين
نرى سيدنا وفي ما يقوله المقطم وما يقوله
ما يفسر من الحكومة الانجليزية وعمالها .
ان لنا اليوم كثير من عيون اعيان المسلمين
الموصوفين بالغنى والجاه وسعة الاملاك
بالاملاك وانه المنزلة الاولى في مجالس الحاضرة
واليد الطولى في الاعمال العمومية . فاذا شكا
لكم احد منهم مسألة طور سيناء وعدم الايراد
كما كانت امام ضكم في المسائل الاخرى في
ما مضى من الاعوام وقلتم ان الرأي العام
يريد اعطاء طور سيناء للترك وانا نفضل هذه
الترك الى بلادنا واخذهم اموالنا واطيانا على
ايدي المحتلين عندنا .

فمن اين دخلت الجرائد ان سيدنا هو رأيه
اعطاء طور سيناء للترك ام اقتراحنا عليه
واطلاعها على نتيجة اقتراحنا .

المصدر جريدة المقطم فى ٧ مايو ١٩٠٦م ص١

ملحق رقم (١٢)

بشأن موقف ألمانيا من الخلاف الواقع بين تركيا و بريطانيا بسبب شبه جزيرة سيناء

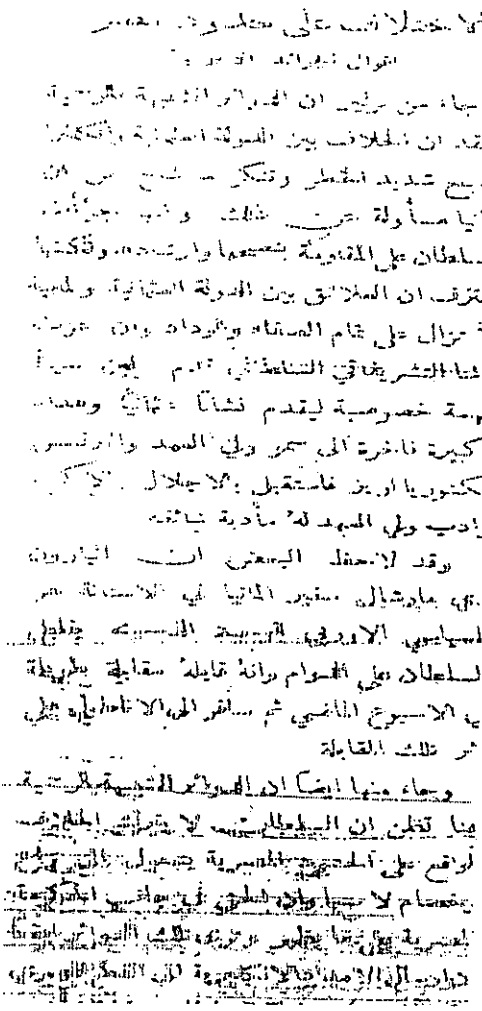

المصدر:جريدة المقطم ٧ مايو ١٩٠٧ ص٢

ملحق رقم (١٣)

بشأن الرأى العام المصرى من قضية الحدود الشرقية فى ١٢ مايو ١٩٠٦م.

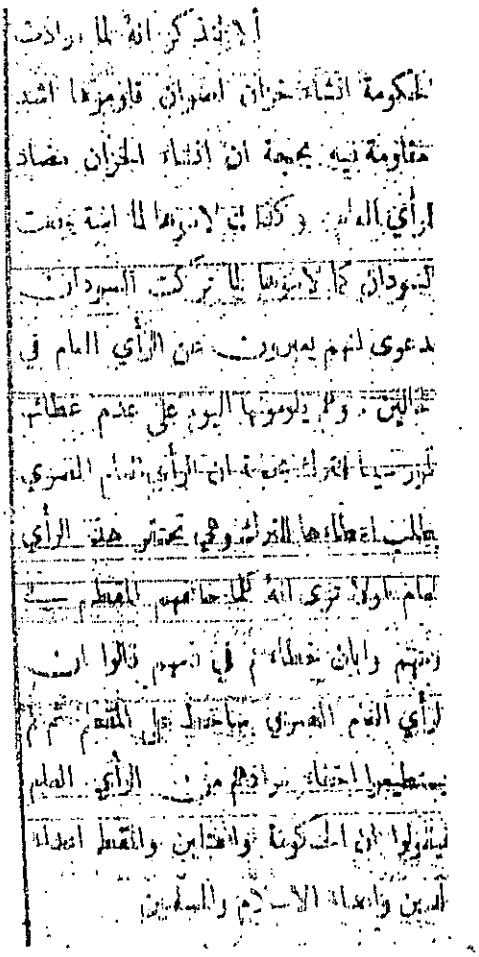

المصدر جريدة المقطم: فى ١٢ مايو ١٩٠٦م ص ١.

ملحق رقم (١٤)

بشأن موقف الصحافة المصرية – الأهرام- من حدود مصر الغربية

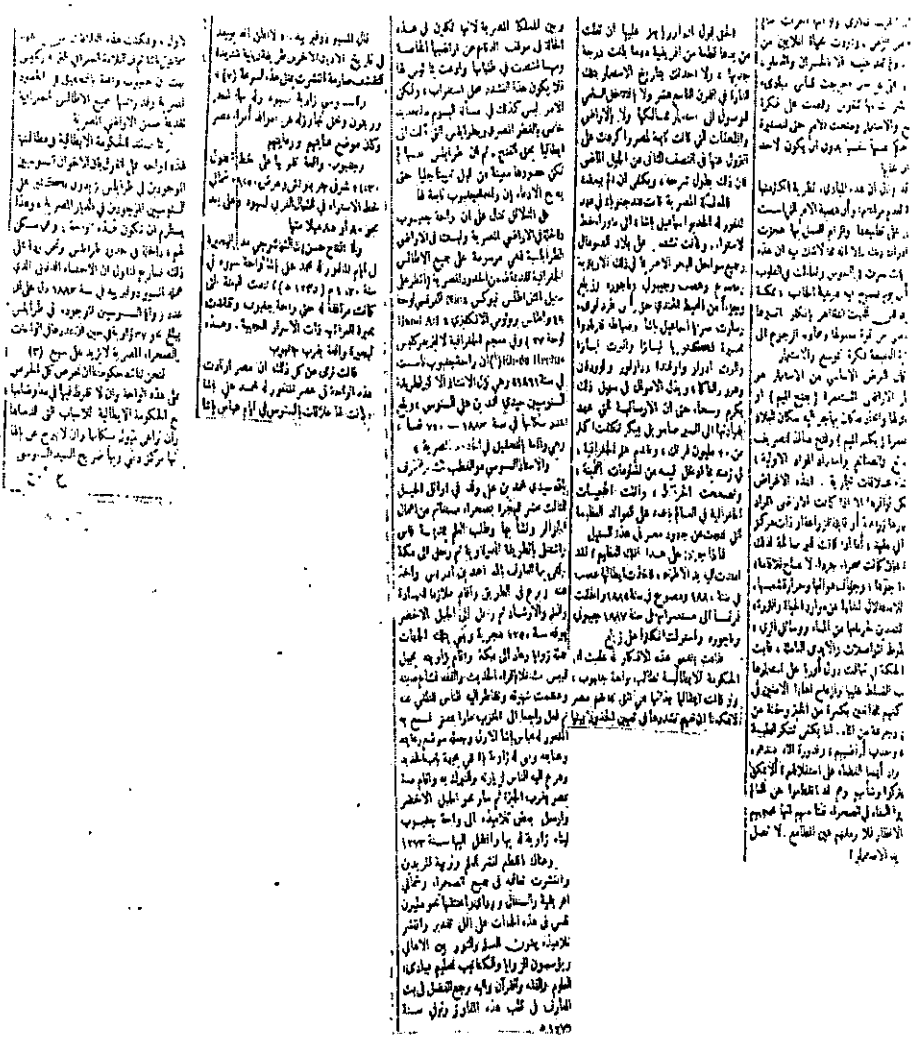

المصدر: الأهرام ١٤٠٤٨ فى ١٤ مايو ١٩٢٣

ملحق رقم (١٥)

المواد التي تنظم الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للحدود بين البلدين بشأن الاتفاق المصرى الايطالي في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ م

المادة الرابعة : تتعهد الحكومتان المصرية والايطالية بضمان حرية مرور القوافل الايطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلى الجغبوب ضماناً تاماً على طرق القوافل ولا يدفع أي رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التي يجوز لها تماماً أن تستمر في استعمال مياه الصهاريج لحجتها العادية وكذلك المآوى الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها .

المادة الخامسة : رغبة في توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل ايطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة ..... وعن منطقة تحيط بالبئر المذكور وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادي يكفى لإيصال هذه البئر بالحدود المصرية

المادة الثامنة : تعيين لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية :

-رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الإعفاء من كل رسم وضريبة .

- النظام الجمركي للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجاري العمل بها الآن مراعاة للحالة التي يكون عليها سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعييناً نهائياً.

المصدر : دار الوثائق القومية – وزارة الخارجية المصرية ملف رقم (١) بشأن الاتفاق المصرى الايطالي في ٦ديسمبر ١٩٢٥ ص ١١٤.

شكل رقم (١)

خريطة تبين توزيع القبائل فى سيناء

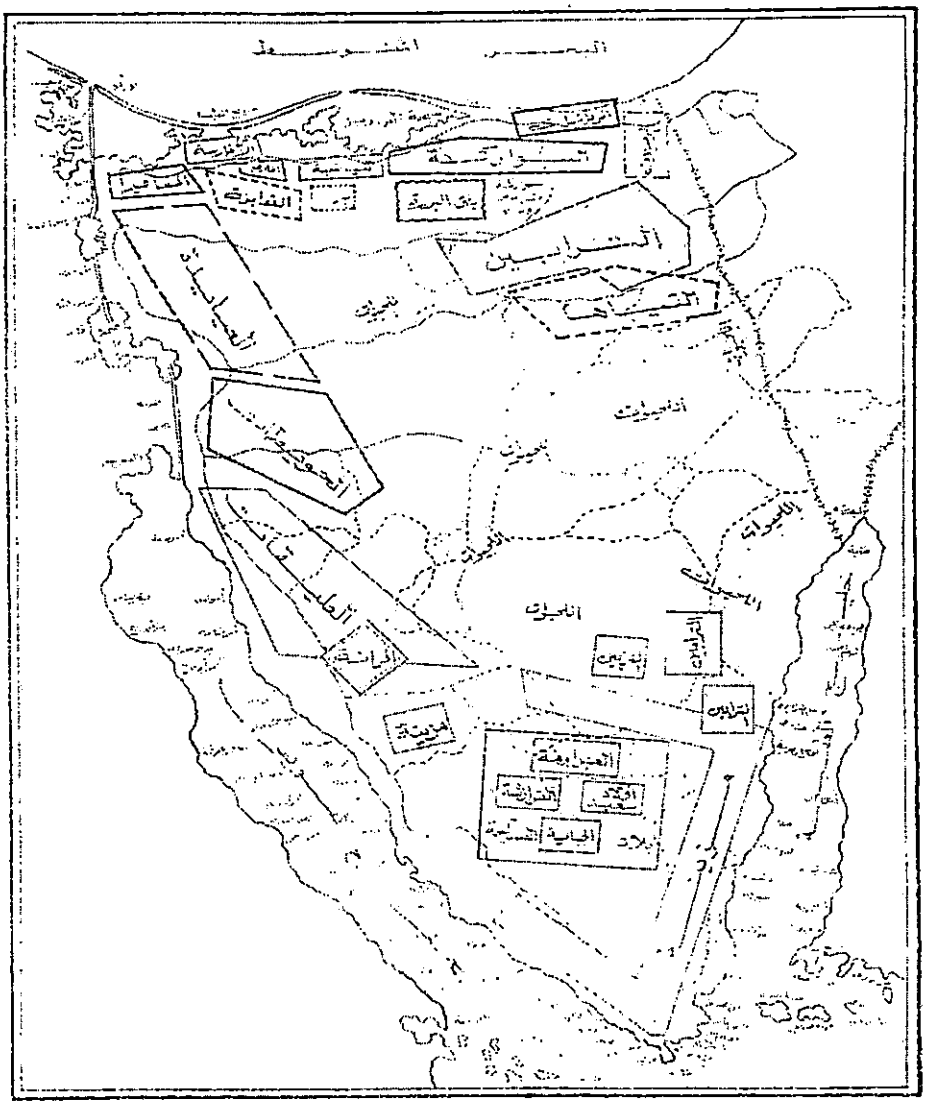

المصدر : بتصرف عن الهيئة العامة للاستعلامات : مركز النيل للإعلام العريش ملف رقم ٤/١٢/٥١ ص ١٨.

شكل رقم (٢)

خريطة تبين الحدود المصرية فى الفترة من ١٨٠٥ ـ ١٨٦٦م

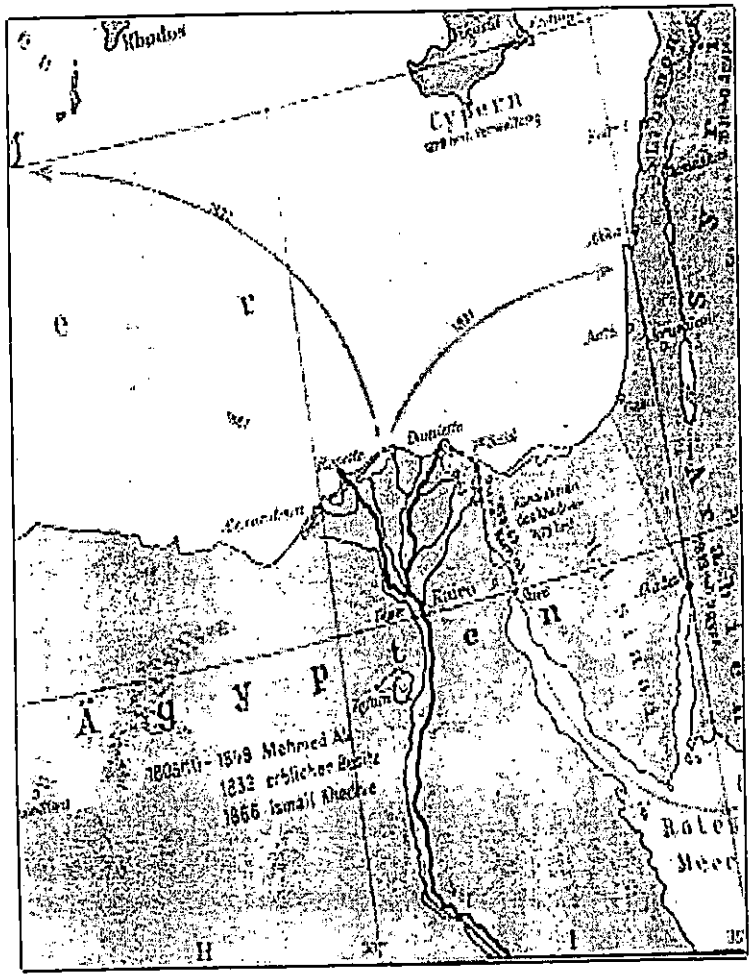

المصدر : مكتبة دير سانت كاترين ـ وحدة الميكروفيلم ـ ملف ١٦٨ / ٢/٥ ص ٦٣٢.

شكل رقم (٣)

خريطة تبين موقف الدولة العثمانية من الحدود الشرقية لمصر.

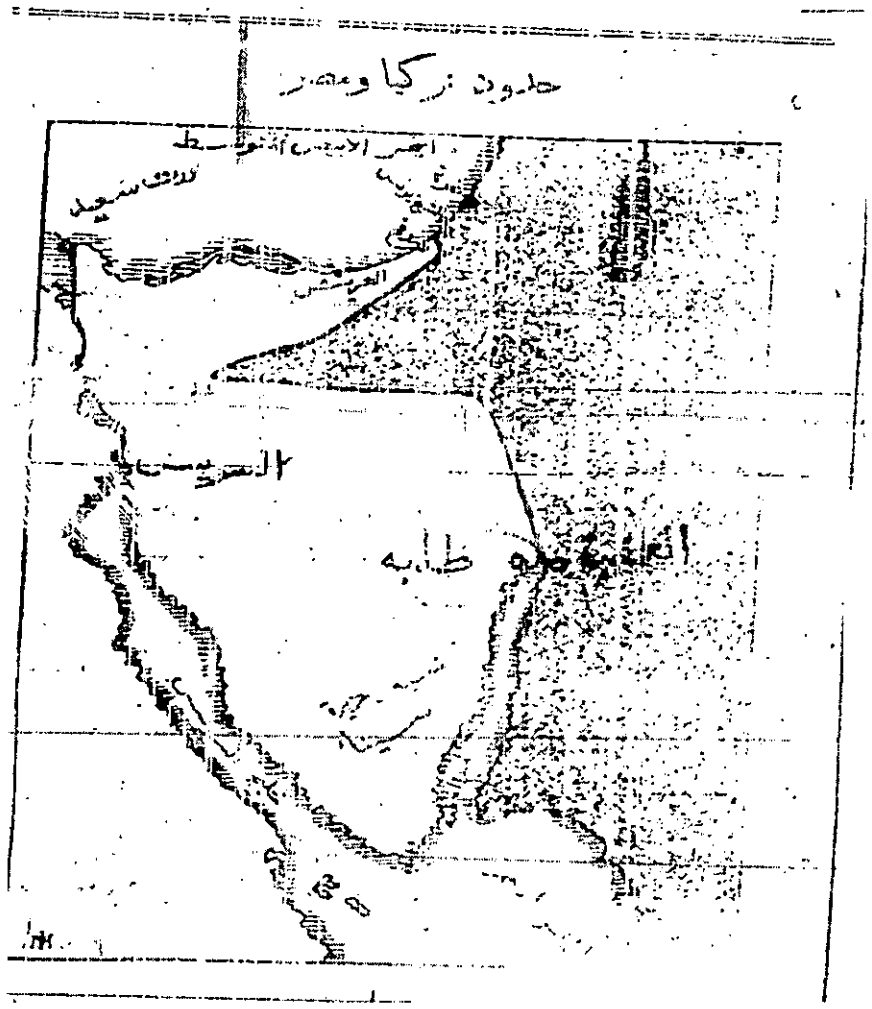

المصدر: جريدة المقطم: فى ٥ مايو ١٩٠٦م

شكل رقم (٤)
خريطة تبين حدود مصر الشرقية طبقاً لترسيم الحدود ١٩٠٦م.

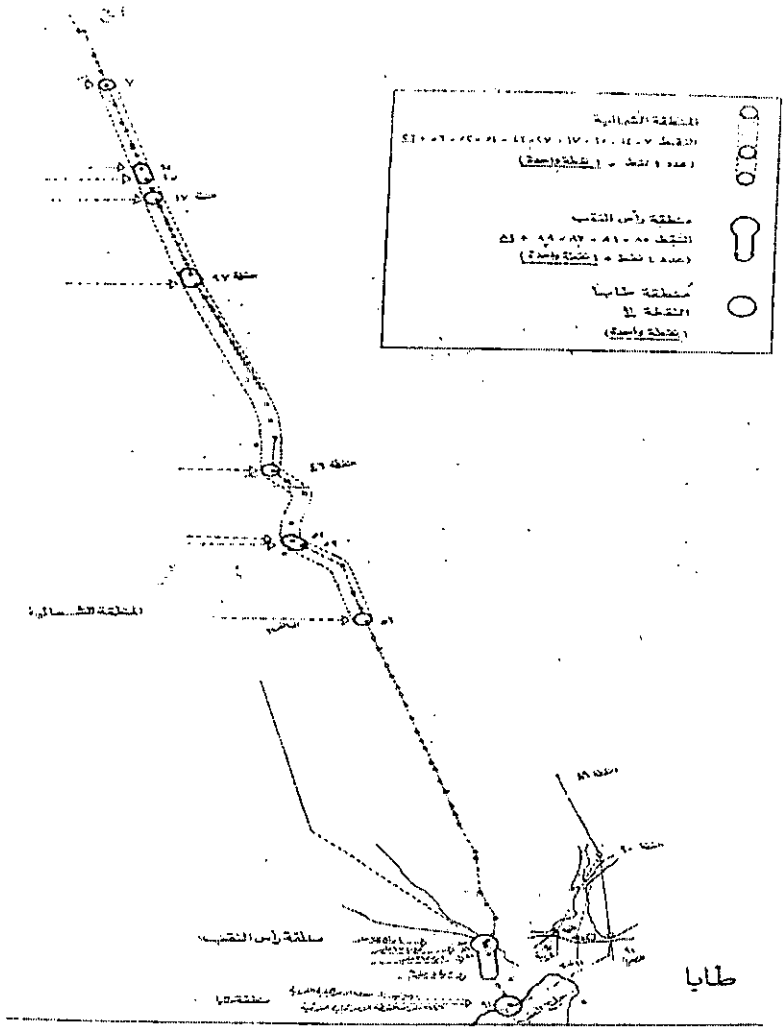

المصدر يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر – مركز الأهرام للترجمة و النشر – القاهرة ١٩٨٩م